عوارض العقل وأثرها في الضبط

دراسة نظرية تطبيقية

دكتور

عزة عبد العزيز متولي عيسى

أستاذ الحديث وعلومه المساعد بكلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية

جامعة الأزهر

عوارض العقل وأثرها في الضبط, دراسة نظرية تطبيقية.

علاء عبد العزيز متولي عيسى

قسم الحديث الشريف وعلومه- كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية- جامعة الأزهر-مصر.

البريد الإلكتروني:alaaahmad.adv@azhar.edu.eg

المُلَخَّص:

تهدف تلك الدراسة إلى خدمة السنة النبوية, وبيان العوارض العقلية وأثرها في ضبط الرواة. **وقد أظهرت الدراسة أن:** العقل هو مناط الإدراك والتمييز والحفظ والضبط, وتتفات تلك الملكة من شخص إلى آخر, وعلى قدر هذا التفاوت تتفاوت العقول, فمنهم من حباه الله عز وجل بالعقل الكامل والفهم الراجح, ومنهم دون ذلك؛ وبناءا على ذلك يتفاوت الرواة في الإدراك والتمييز والحفظ والضبط, فمنهم من كان في أعلى درجات الضبط؛ وذلك لقوة حفظه, وسعة ذاكرته, وشدة تيقظه, ومنهم من خف ضبطه عن ذلك بعض الشئ, ومنهم من ساء حفظه ودنى ضبطه.

وهذه العوارض التي تعرض على العقل فتخل بضبط الراوي ترجع في الجملة إلى خلل في الحفظ والاستذكار-سوء الحفظ والنسيان-, وهي على أقسام: فإما أن تكون ملازمة للراوي, وإما أن تأتي ملازمة وغير ملازمة له, وإما أن تكون طارئا عليه, وتحت كل قسم منها أنواع, ولها مصطلحات تدل عليها: وهي الغلط والخطأ والوهم والسهو والغفلة, ولم يسلم منها أحد من البشر؛ إذ هي أمر فطري طبيعي في الإنسان، ولا تكون سبباً للقدح في الراوي حتى تكثر منه بالنسبة إلى مجموع مروياته.

الكلمات المفتاحية: عوارض- العقل- الأثر- الضبط- الإنسان.

Disorders of the mind and their impact on discipline, an applied theoretical study.

Alaa Abdel Aziz Metwally Issa

Department of Hadith and its Sciences - Faculty of Fundamentals of Religion and Da'wa in Menoufia - Al-Azhar University - Egypt.

Email:alaaahmad.adv@azhar.edu.eg

Abstract:

This study aims to serve the Sunnah of the Prophet, and to explain the mental symptoms and their impact on controlling the narrators.

The study has shown that: the mind is the basis of perception, discrimination, memorization and control, and that faculty turns from one person to another, and according to the extent of this disparity, the minds vary. Accordingly, the narrators vary in comprehension, discrimination, memorization, and accuracy. Some of them were in the highest levels of accuracy. This is due to the strength of his memorization, the capacity of his memory, and the intensity of his vigilance, and some of them are those whose control is somewhat less than that, and some of them are those whose memorization is poor and whose control is low

And these symptoms that appear to the mind and disturb the control of the narrator are due in the sentence to a defect in memorizing and recalling - poor memorization and forgetting -, and they are of categories: they are either inherent to the narrator, or they come with and without him, or they are incidental to him, and under each category Some of them are types, and they have terms

that indicate them: they are error, mistake, delusion, omission, and negligence, and none of the people were spared from them; As it is a natural, innate matter in man, and it is not a reason for defaming the narrator until you increase it in relation to the sum of his narratives.

Keywords: Symptoms - Mind - Effect – Control- Human.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين, والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد,

فإن العقل ملكة ميز الله –عز وجل– به الإنسان على كثير من خلقه, قال تعالى: ﴿**وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آَدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا**﴾(١), وهو مناط الإدراك والتمييز, والتعقّل، والتدبّر، والنظر، والتفكر، والتأمل, قال سبحانه:﴿**قُلِ انْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُغْنِي الْآَيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ** ﴾ (٢), وقال تعالى: ﴿**أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آَذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ** ﴾(٣).

ومن هنا تظهر أهمية العقل ومكانته؛ إذ به يستطيع الإنسان أن يميز وأن يدرك, وأن يتفكر ويتدبر, ولقد بين القرآن الكريم ذلك في كثير من آياته منها قوله تعالى: ﴿**إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ**

---

(١) سورة الإسراء آية رقم (٧٠) .

(٢) سورة يونس آية رقم (١٠١) .

(٣) سورة الحج آية رقم (٤٦) .

مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[١], وقال تعالى: **﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾**[٢].

مما سبق نجد أنّ العقل لا يذكر إلا في مقام التكريم والتبجيل، وأن له مكانة سامية في دين الله عز وجل؛ إذ به يُعرف الخير من الشر, والحق من الباطل, وهو الوسيلة الأهم في حفظ الدين وتبليغه؛ إذ هو مناط الإدراك والتمييز والحفظ والضبط, ولقد قام الرواة بنقل الدين وتبليغه من خلال تلك الملكة, وهي تختلف من شخص إلى آخر, وعلى قدر هذا الاختلاف والتفاوت تتفاوت العقول فليست كلها على درجة واحدة, فمنهم من حباه الله عز وجل بالعقل الكامل والفهم الراجح, ومنهم دون ذلك؛ وبناءا على ذلك يتفاوت الرواة في الإدراك والتمييز والحفظ والضبط, فمنهم من كان في أعلى درجات الضبط؛ وذلك لقوة حفظه, وسعة ذاكرته, وشدة تيقظه, ومنهم من خف ضبطه عن ذلك بعض الشئ, ومنهم من ساء حفظه ودنى ضبطه.

وقد يعرض على العقل ما يؤثر في ضبطه وكماله, وهذه العوارض التي تعرض على العقل فتخل بضبط الراوي ترجع في الجملة إلى خلل في الحفظ والاستذكار –سوء الحفظ والنسيان–, وهي على أقسام: فإما أن تكون ملازمة للراوي, وإما أن تأتي ملازمة وغير ملازمة له, وإما أن تكون طارئا عليه, وتحت كل قسم منها أنواع, ولها مصطلحات تدل عليها: وهي الغلط والخطأ والوهم والسهو والغفلة, ولم يسلم منها أحد من البشر؛ إذ هي أمر فطري

---

(١) سورة البقرة آية رقم (١٦٤) .

(٢) يوسف من الآية رقم (١٠٩) .

طبيعي في الإنسان، ولا تكون سبباً للقدح في الراوي حتى تكثر منه بالنسبة إلى مجموع مروياته, فمع كثرة المرويات يزيد احتمال وقوع الغلط والخطأ من الراوي, لكن العبرة في حال الراوي بالغالب على حديثه، فمن كان الغالب على حديثه السلامة والاستقامة, وموافقة الأثبات المتقنين, فهو من أهل الاحتجاج المطلق، ومن كان الغالب على حديثه الغلط والخطأ كان من المتروكين، ومن كان دون ذلك فهو محل الاختلاف والترجيح.

قال عبد الرحمن ابن مهدى: " احفظ عن الرجل الحافظ المتقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه، ولو ترك حديث مثل هذا ذهب حديث الناس، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه – يعني لا يحتج بحديثه – "[1].

لأجل ذلك شرعت في كتابة هذا البحث؛ لأبين العوارض العقلية, وأثرها في ضبط الرواة, مُدَعِّما ذلك بالأمثلة التطبيقية ليزداد الأمر وضوحا, **وأسميته: "عوارض العقل وأثرها في الضبط, دراسة نظرية تطبيقية"**.

أهمية الموضوع:

مما سبق تظهر أهمية الموضوع؛ إذ به تتضح العوارض العقلية, ومدى تأثيرها في ضبط الرواة, ولم أقف على دراسة مستقلة تناولت هذا الموضوع بالبحث والدراسة –وذلك على قدر بحثي واطلاعي– مما يجعل له أهمية في مجال التخصص.

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٨/٢.

منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي مع ما يخدمه من التحليل والاستنتاج؛ وذلك من خلال استقراء مباحث علوم الحديث المتعلقة بموضوع الدراسة, واستنتاج العوارض العقلية منها, وبيان أثرها في ضبط الرواة, مدعما ذلك بذكر نماذج تطبيقية من كتب الرجال تشهد لذلك ليزداد الأمر وضوحا وبيانا.

خطة البحث:

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة, وتمهيد, وتقاسيم وأنواع, وخاتمة, وفهارس, وفق الخطة الآتية:

مقدمة: اشتملت على أهمية الموضوع, وسبب اختياره, وخطة البحث, ومنهجه.

تمهيد: التعريف بمفردات العنوان: "عوارض العقل وأثرها في الضبط".

أقسام العوارض العقلية:

القسم الأول: العوارض الملازمة للراوي.

النوع الأول: كثير الخطأ.

النوع الثاني: فاحش الغلط والخطأ.

القسم الثاني: العوارض التي تأتي ملازمة وغير ملازمة للراوي.

النوع الأول: الوهم.

النوع الثاني: الغفلة.

القسم الثالث: العوارض الطارئة على الراوي.

النوع الأول: الاختلاط.

الخاتمة: اشتملت على أهم نتائج هذا البحث.

الفهارس: اشتملت على فهرس المصادر والمراجع, وفهرس الموضوعات.

وبعد

فلا يسعُني إلا ترديدُ قولِ الحقّ – تبارك وتعالى – :

﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾

(سورةُ هودٍ ، من الآية : ٨٨)

تمهيد

التعريف بمفردات العنوان

"عوارض العقل وأثرها في الضبط"

عوارض: جمع عارض, والعارض المانع.

قال ابن منظور: وكل مانع منعك من شغل وغيره من الأمراض فهو عارض, وقد عرض عارض, أي حال حائل ومنع مانع(١).

والعارض من كل شيء ما استقبلك كالسحاب العارض ونحوه(٢). ومنه قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا**﴾(٣), أي ممطر لنا. وعرض له خير أو شر أي بدا(٤).

وقال الفيومي: والعارض المانع, فعرض لي في الطريق عارض من جبل ونحوه, أي مانع يمنع من المضي, واعترض لي بمعناه, ومنه اعتراضات الفقهاء؛ لأنها تمنع من التمسك بالدليل(٥). وعَرَضَ عارِضٌ, أَي حَالَ حائِلٌ ومَنَعَ مانِعٌ(٦).

---

(١) لسان العرب لابن منظور, ١٧٩/٧.

(٢) العين للخليل بن أحمد الفراهيدي, ٢٧٤/١.

(٣) سورة الأحقاف من الآية رقم (٢٤).

(٤) العين ٢٧٦/١.

(٥) المصباح المنير للفيومي, ٤٠٣/٢.

(٦) تاج العروس للزبيدي, ٤٢٧/١٨.

وقال الرازي: عرض له كذا, أي ظهر, وعرضته له أظهرته له وأبرزته إليه(١).

يقال:عرضت المتاع للبيع, أظهرته لذوي الرغبة ليشتروه, وعرض له في الطريق عارض, أي مانع يمنع من المضي, واعترض له بمعناه, ومنه اعتراضات الفقهاء؛ لأنها تمنع من التمسك بالدليل, وتعارض البيانات لأن كل واحدة تعترض الأخرى وتمنع نفوذها(٢).

العقل: (الْعَقْلُ) الْحِجْرُ وَالنُّهَى(٣). والعقل ضد الحمق(٤). والعقل التثبت في الأمور, والعقل القلب, والقلب العقل, وسمي العقل عقلا؛ لأنه يعقل صاحبه عن التورط في المهالك, أي يحبسه, وقيل: العقل هو التمييز الذي به يتميز الإنسان من سائر الحيوان, ويقال: لفلان قلب عقول, ولسان سؤول, وقلب عقول فهم, وعقل الشيء يعقله عقلا فهمه(٥).

والعقل: مصدر على الحجا واللب, ولهذا قال بعض الناس: العقل غريزة يتهيأ بها الإنسان إلى فهم الخطاب(٦).

والعَقْل: العِلم، أَو هُوَ العِلمُ بصفاتِ الأشياءِ من حُسنِها وقُبحِها، وكمالِها ونُقصانِها، أَو هُوَ قُوَّة بهَا يكون التَّمييزُ بَين القُبحِ والحُسنِ(٧).

---

(١) مختار الصحاح للرازي, ١٧٨/١.

(٢) التوقيف على مهمات التعاريف, للمناوي, ٥١١/١.

(٣) مختار الصحاح ١٨٧/١.

(٤) المحكم والمحيط الأعظم, للمرسي, ٢٠٤/١.

(٥) ينظر: لسان العرب ٤٥٨/١١.

(٦) ينظر: المصباح المنير ٤٢٣/٢.

(٧) ينظر: تاج العروس ١٨/٣٠.

وعرفه الجُرجاني فقال: العقل: جوهر مجرد عن المادة في ذاته، مقارن لها في فعله، وهي النفس الناطقة التي يشير إليها كل أحد بقوله: أنا، وقيل: العقل: جوهر روحاني خلقه الله تعالى متعلقًا ببدن الإنسان، وقيل: العقل: نور في القلب يعرف الحق والباطل، وقيل: العقل: جوهر مجرد عن المادة يتعلق بالبدن تعلق التدبير والتصرف، وقيل: قوة للنفس الناطقة، وهو صريح بأن القوة العاقلة أمر مغاير للنفس الناطقة، وأن الفاعل في التحقيق هو النفس والعقل آلة لها، بمنزلة السكين بالنسبة إلى القاطع، وقيل: العقل والنفس والذهن واحد؛ إلا أنها سميت عقلًا لكونها مدركة، وسميت نفسًا؛ لكونها متصرفة، وسميت ذهنًا؛ لكونها مستعدة للإدراك.

وقال: العقل: ما يعقل به حقائق الأشياء، قيل: محله الرأس، وقيل: محله القلب.

وقال: العقل: مأخوذ من عقال البعير، يمنع ذوي العقول من العدول عن سواء السبيل، والصحيح أنه جوهر مجرد يدرك الفانيات بالوسائط, والمحسوسات بالمشاهدة(١).

الأثر: الأثر بقية الشيء والجمع آثار, و تأثرته تتبعت أثره, والأثر بالتحريك ما بقي من رسم الشيء, والتأثير إبقاء الأثر في الشيء, وأثر في الشيء ترك فيه أثرا(٢).

(١) كتاب التعريفات للجرجاني, ص ١٥٢, ١٥٣.

(٢) ينظر لسان العرب ٥/٤, ومختار الصحاح ٢/١.

الضبط: والضبط لزوم الشيء وحبسه , وقال الليث: الضبط لزوم شيء لا يفارقه في كل شيء, وضبط الشيء حفظه بالحزم, والرجل ضابط أي حازم, ورجل ضابط قوي شديد, ورجل أضبط يعمل بيديه جميعا(١).

وعرفه الحافظ ابن حجر فقال: والضَّبْطُ ضبطان:

ضَبْطُ صَدْرٍ: وهُو أَنْ يُثْبِتَ ما سَمِعَهُ بحيثُ يتمكَّنُ مِن استحضارِهِ مَتى شاء.

وضَبْطُ كِتابٍ: وهُو صيانَتُهُ لديهِ مُنذُ سمِعَ فيهِ وصحَّحَهُ إِلى أَنْ يُؤدِّيَ منهُ(٢).

وعرفه كذلك الحافظ السخاوي فقال: الضَّبْطُ ضَبْطَانِ: ضَبْطُ صَدْرٍ، وَضَبْطُ كِتَابٍ.

فَالْأَوَّلُ: هُوَ الَّذِي يُثْبِتُ مَا سَمِعَهُ ; بِحَيْثُ يَتَمَكَّنُ مِنَ اسْتِحْضَارِهِ مَتَى شَاءَ.

وَالثَّانِي: هُوَ صَوْنُهُ لَهُ عَنْ تَطَرُّقِ الْخَلَلِ إِلَيْهِ مِنْ حِينِ سَمِعَ فِيهِ إِلَى أَنْ يُؤَدِّيَ(٣).

مما سبق يتضح لنا أن المراد من هذا العنوان"عوارض العقل وأثرها في الضبط"

بيان ما يعرض على العقل- أي يعترضه أو يظهر عليه- فيخل بضبط الراوي.

---

(١) ينظر: لسان العرب ٣٤٠/٧, والعين ٢٣/٧.

(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر, لابن حجر, ص ٥٨, ٥٩. تحقيق : عتر.

(٣) فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي ٢٨/١.

عوارض العقل وأثرها في الضبط

توطئة: العقل وأثره في الضبط.

ميز الله –عز وجل– الإنسان بالعقل وجعله مناط التكليف, ومناط الإدراك والتمييز والحفظ والضبط, فهو ملكة ميز الله به الإنسان على كثير من المخلوقات, وتتفات تلك الملكة من شخص إلى آخر, وعلى قدر هذا التفاوت تتفاوت العقول, فمنهم من حباه الله عز وجل بالعقل الكامل والفهم الراجح, ومنهم دون ذلك؛ وبناءا على ذلك يتفاوت الرواة في الإدراك والتمييز والحفظ والضبط, فمنهم من كان في أعلى درجات الضبط؛ وذلك لقوة حفظه, وسعة ذاكرته, وشدة تيقظه, ومنهم من خف ضبطه عن ذلك بعض الشئ, ومنهم من ساء حفظه ودنى ضبطه.

فالرواة بالنسبة للضبط على ثلاث مراتب: العليا, والوسطى, والدنيا, فالمرتبة العليا: هي مرتبة الحافظ المتقن الذي يندر ويقل الخطأ في حديثه, والمرتبة الوسطى: هي مرتبة الحافظ الذي يقصر عن أهل المرتبة الأولى في الحفظ والضبط؛ وهو الذي يخطئ في الشئ بعد الشئ, والمرتبة الدنيا: وهي مرتبة من أختل ضبطه, وساء حفظه, فمنهم مَنْ يعتبر به, ومنهم من غلب عليه الغلط والخطأ فاستحق ترك حديثه.

وقد ذكر الحافظ ابن رجب في شرح العلل, أن الرواة ينقسمون أربعة أقسام:

أحدها: من يتهم بالكذب.

والثاني: من لا يتهم، ولكن الغالب على حديثه الوهم والغلط.

وذكر أن هذين القسمين يترك تخريج حديثهم.

والثالث: من هو صادق، ويكثر في حديثه الوهم ولا يغلب عليه.

وذكر أن هذا القسم محل الاختلاف.

والرابع: الحفاظ الذي يندر أو يقل الغلط والخطأ في حديثهم.

وقال: وهذا هو القسم المحتج به بالاتفاق(١).

أقسام العوارض العقلية

إن ما يظهر على العقل فيخل بضبط الراوي, يرجع في الجملة إلى خلل في الحفظ والاستذكار- سوء الحفظ والنسيان-(٢) وهذا الخلل إما أن يكون ملازما للراوي, وإما أن يأتي ملازما وغير ملازم له, وإما أن يكون طارئا عليه.

أما القسم الأول: وهو ما كان الخلل فيه ملازما للراوي, فإما أن يكون ملازما للراوي في جميع أحواله(٣), وفي غالب حديثه (فالمطلق), وإما أن يكون ملازما له في حال دون حال(فالمقيد).

فما كان الخلل فيه ملازما للراوي في جميع أحواله, فسببه خِلقي-ضعف في الذاكرة- سوء الحفظ والنسيان, وحال راويه إما أن يكون كثير الخطأ, وإما أن يكون فاحش الخطأ.

---

(١) ينظر: شرح علل الترمذي, لابن رجب, ٤٣٥/١, بتصرف يسير.

(٢) أما ما يذهب العقل كالجنون ونحوه, فرغم أنه من العوارض العقلية إلا أنه ناقض للعدالة, ويذهب الضبط بالكلية؛ لذا لا علاقة له بموضوع الدراسة؛ لأن المجنون فاقد للأهلية والعدالة فلا يبحث عن ضبطه .

(٣) والمراد بجميع أحواله: منها مراحله العمرية المختلفة, أو في روايته عن جميع مشايخه, أو في جميع البلدان التي نزل بها, ويقابله المقيد.

وما كان الخلل فيه ملازما للراوي في حال دون حال فالمقيد, وهو على أحوال.

وأما القسم الثاني: وهو ما يأتي الخلل فيه ملازما وغير ملازم للراوي, فسببه السهو(١) أو التفريط من الراوي(٢), وهذا الخلل إما أن يكون ملازما للراوي بأن يكون طبعا فيه، فيكثر السهو والوهم في حديثة, وإما أن يكون غير ملازم له بأن يقل أو يندر في حديثه, فينتج عنه الوهم من الراوي والغفلة.

وأما القسم الثالث: وهو ما كان الخلل في الحفظ والاستذكار طارئا على الراوي لعارض؛ ككبر سنه أو ذهاب بصره, أو ضياع كتبه, أو فقد عزيز ونحو ذلك فالمختلط.

(١) السهو: نسيان الشيء والغفلة عنه, قال ابن الأثير: السهو في الشيء تركه عن غير علم, والسهو عنه تركه مع العلم, ومنه قوله تعالى:﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ سورة الماعون آيه رقم (٥). لسان العرب١٤/٤٠٦.

(٢) كالتساهل في السماع والإسماع, كمن لا يبالي بالنوم عند السماع، أو يحمل الحديث عن الشيخ في المذاكرة، أو يحدث من غير أصل صحيح.

الخريطة الذهنية لأقسام العوارض العقلية

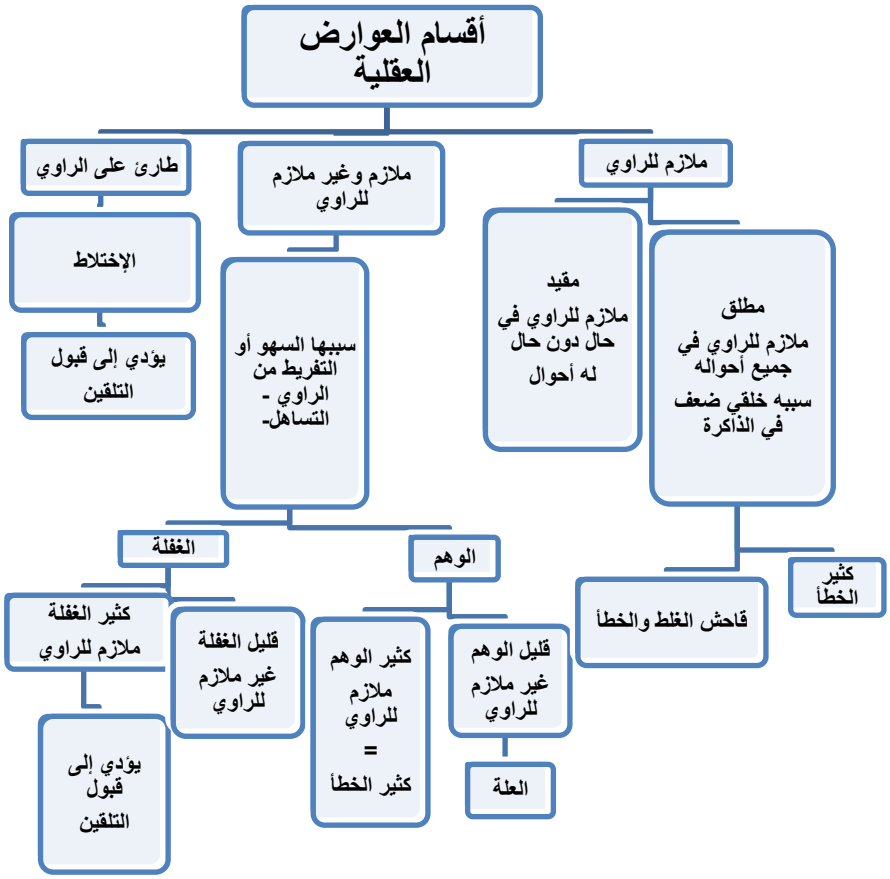

القسم الأول

العوارض الملازمة للراوي

وهو على ضربين إما مطلق وإما مقيد.

أما المطلق: فهو ما كان الخلل فيه ملازما للراوي في جميع أحواله, وفي غالب حديثه, فسببه –خِلقي– ضعف في الذاكرة –سوء الحفظ والنسيان–, فينتج عنه نوعان:

النوع الأول: كثير الخطأ.

النوع الثاني: فاحش الغلط والخطأ.

تنبيه:

أما قلة الخطأ فلم يسلم منه أحد من البشر؛ إذ الخطأ والنسيان أمر فطري طبيعي في الإنسان، ولا يكون سبباً للقدح في الراوي حتى يكثر منه بالنسبة إلى مجموع مروياته.

قال الإمام مسلم –رحمه الله–:" فَلَيْسَ من ناقل خبر وحامل أثر من السّلف الماضين إلى زَمَاننَا وان كَانَ من أحفظ النَّاس وأشدهم توقيا واتقانا لما يحفظ وينقل إلا الْغَلَط والسهو مُمكن فِي حفظه وَنَقله"(١).

وقال أبو عيسى الترمذي–رحمه الله–: "وَإِنَّمَا تفاضل أهل الْعلم بِالْحِفْظِ والإتقان والتثبت عِنْد السماع مَعَ أَنه لم يسلم من الْخَطَأ والغلط كَبِير أحد من الْأَئِمَّة مَعَ حفظهم"(٢).

(١) التمييز, لمسلم بن الحجاج, صـ١٧٠ .

(٢) العلل الصغير, للترمذي, صـ ٧٤٦ .

وقال سفيان الثوري–رحمه الله–: " ليس يكاد يفلت من الغلط أحد، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط، وإن كان الغالب عليه الغلط ترك"(١).

وقال ابن معين–رحمه الله–: "من لم يخطئ فهو كذاب"(٢).

وقال عبد الله بن المبارك–رحمه الله–: " ومن يسلم من الوهم؟ "(٣).

وقال الذهبي–رحمه الله–: "ليس من شرط الثقة أن لا يغلط أبداً فقد غلط شعبة ومالك وناهيك بهما ثقة ونبلاً"(٤).

فمع كثرة المرويات يزيد احتمال وقوع الغلط والخطأ من الراوي, لكن العبرة في حال الراوي بالغالب على حديثه، فمن كان الغالب على حديثه السلامة والاستقامة, وموافقة الأثبات المتقنين, فهو من أهل الاحتجاج المطلق، ومن كان الغالب على حديثه الغلط والخطأ كان من المتروكين، ومن كان دون ذلك فهو محل الاختلاف والترجيح.

قال عبد الرحمن ابن مهدى: " احفظ عن الرجل الحافظ المتقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه، ولو ترك حديث مثل هذا ذهب حديث الناس، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه – يعني لا يحتج بحديثه – "(٥).

---

(١) الكفاية في علم الرواية, للخطيب البغدادي, ١٤٤/١.
(٢) شرح علل الترمذي, لابن رجب, ٤٣٦/١.
(٣) شرح علل الترمذي ٤٣٦/١.
(٤) سير أعلام النبلاء, للذهبي, ٣٤٦/٦.
(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٨/٢.

ومن أمثلة قليل الخطأ:

– عَاصِم بْن بَهْدَلة وهو ابْن أَبِي النَّجُود الأَسَدِي[١] مولاهم الكُوفِي, ثقة يهم، وثقه ابْن سَعْد، والعجْلي، وأَبو زُرْعَة، وابن حِبَّان, وقال النَّسَائِي: ليس به بأس، وكل هؤلاء وثقوه مع معرفتهم ببعض أوهامه اليسيرة [٢].

– وفِرَاس[٣] بن يحيى المُكْتِب [٤], قال علي بن المديني: سألت يحيى بن سعيد القطان عن فراس المُكْتِب؟ فقال: "ما بلغني عنه شيء، ولا أنكرت من حديثه إلا حديث الاستبراء[٥]"[٦].

فقد وثقه الأئمة: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والنسائي, وغيرهم، ولم يضعفه أحد لروايته حديثاً منكراً[٧].

---

(١) الأَسَدِي : –بفتح الألف والسين المهملة وبعدها الدال المهملة– هذه النسبة إلى أسد وهو اسم عدة من القبائل. الأنساب (١٣٨/١) .

(٢) ينظر: الطبقات الكبرى (٣٢٠/٦) , معرفة الثقات (٦/٢) ، التاريخ الكبير (٤٨٧/٦) , الجرح والتعديل (٣٤٠/٦) , الثقات (٢٥٦/٧) , تهذيب الكمال (٤٧٣/١٣) , تهذيب التهذيب (٣٥/٥) , التقريب (ص : ٢٨٥) .

(٣) فِرَاس: بكسر الفاء وتخفيف الراء.الإكمال لابن ماكولا ٤٥/٧.

(٤) المُكْتِب: –بضم الميم وسكون الكاف وكسر التاء فوقها نقطتان بعدها باء موحدة – هذا يقال لمن يعلم الصبيان الخط والأدب. ينظر: الأنساب ٤١٠/١٢, واللباب في تهذيب الأنساب ٢٥١/٣.

(٥) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه, كتاب الطلاق, باب عدة الأمة تباع, ٢٢٦/٧ (١٢٨٩٧), عن الثوري, عن فراس, عن الشعبي, عن علقمة, عن ابن مسعود قال: تستبرأ الأمة بحيضة. والحديث رجال إسناده ثقات إلا أنه مما أنكر على فراس.

(٦) الجرح والتعديل ٩١/٧.

(٧) ينظر: معرفة الثقات ٢٠٤/٢, الجرح والتعديل ٩١/٧, ميزان الاعتدال ٤١٥/٥.

– ويَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بن أبي زائدة, واسمه خالد بن ميمون بن فيروز الهَمْدَاني[1], فقد وثقة الأئمة: أحمد, وابن معين, وابن المديني, وغيرهم مع خطئه في حديثٍ واحد–فهو ممن يندر خطؤه–, فعن ابن معين: كان يحيى بن زكريا كيسا ولا أعلمه أخطأ إلا في حديث واحد. قال أحمد وابن معين: ثقة. وقال ابن المديني: هو من الثقات, وقال: لم يكن بالكوفة بعد الثوري أثبت منه, وقال انتهى العلم إليه في زمانه. وقال ابن حجر: ثقة متقن[2].

النوع الأول: كثير الخطأ.

إن كثرة خطأ الراوي تؤدي إلى سوء حفظه ورد روايته.

وقد عرف الحافظ ابن حجر سوء الحفظ فقال: "والمُرادُ بهِ: مَنْ لم يَرْجَحْ جانبُ إِصابتِه على جانِبِ خَطَئِهِ"[3].

وعرفه أيضا بأنه: "عبارةٌ عن أَنْ لا يكونَ غَلَطُهُ أَقلَّ مِن إِصابتِه"[4]. وقد سقطت (لا) من بعض النسخ فأوهمت تعارضا وإشكالا [5].

---

(١) الهَمْدَاني :– بفتح الهاء وسكون الميم وفتح الدال المهملة وبعد الألف نون –هذه النسبة إلى همدان, وهي أكبر مدينة في أقليم الجبال, شمال العراق فتحها المغيرة بن شعبة سنة ٢٤هـ. اللباب في تهذيب اللباب (٣٩١/٣), وأطلس الحديث النبوي صـ٣٦٧.

(٢) التاريخ الكبير ٢٧٣/٨, تهذيب التهذيب ١٨٣/١١, تقريب التهذيب ٥٩٠/١ .

(٣) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر صـ ١٠٤, تحقيق: نور الدين عتر.

(٤) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر صـ ٨٩ ت :عتر.

(٥) اختلفت طبعات تحقيق كتاب النزهة في بيان معنى سوء الحفظ، وترجيح أي العبارتين أصوب: حيث جاء في إحدى النسخ تعريفه بأنه: "عبارة عن أن لا يكون غلطه أقل مِن إِصابتِه" وهو الراجح, وجاء في أخرى تعريفه بأنه: (عبارة عمن يكون غلطه أقل ==

وعرفه غيره فقال: وَأما سوء الْحِفْظ فَقَالُوا إِن المُرَاد بِهِ أَن لَا يكون إِصَابَته أغلب على خطئه, وَحفظه وإتقانه أَكثر من سَهْوه ونسيانه, يَعْنِي إِن كَانَ خطأه ونسيانه أغلب أَو مُسَاوِيا لصوابه وإتقانه كَانَ دَاخِلا فِي سوء الْحِفْظ, فَالْمُعْتَمَد عَلَيْهِ صَوَابه وإتقانه وكثرتهما(١).

والمعنى على ذلك أن يستوي غلطه وإصابته, أو أن يكون غلطه أكثر من إصابته.

والذي يظهر أن المرجع في ذلك هو الغالب في حديث الراوي، فمن كان الغالب على حديثه السلامة والاستقامة, وموافقة الأثبات المتقنين, فهو من أهل الاحتجاج المطلق، ومن كان الغالب على حديثه الغلط والخطأ كان من المتروكين، ومن كان دون ذلك فهو محل الاختلاف والترجيح(٢).

==

مِن إصابتِه), وهو لا يستقيم مع ما ذكره الحافظ ابن حجر من أن سوء الحفظ: من لم يرجح جانب إصابته على جانب خطئه.

ينظر: شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر,للقاري, صـ ٥٣٣: ٥٣٥, المحقق: قدم له: الشيخ عبد الفتح أبوغدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم, ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر صـ ٨٩ عتر, ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر صـ ١٠٧ الرحيلي ط الأولى.

(١) ينظر: مقدمة في أصول الحديث للدهلوي صـ٧١.

(٢) قال عبد الرحمن ابن مهدى: " احفظ عن الرجل الحافظ المتقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه، ولو ترك حديث مثل هذا ذهب حديث الناس، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه – يعني لا يحتج بحديثه – ". الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٨/٢.

وضابط ذلك كله –قلة خطأ الراوي أو كثرته أو فحشه– بالنسبة إلى جملة مروياته لا حقيقة العدد بالنسبة لمروياته التي أخطأ فيها والتي أصاب فيها؛ لأن من كثر خطؤه وإن غلب صوابه خطأه لا يقال له ضابط, فلا يقال لمن أصاب في خمسين وأخطأ في تسع وأربعين ضابط؛ وإنما هو محل الاختلاف والترجيح؛ فمن غلب خطؤه صوابه فهو كثير الخطأ, ومن زاد خطؤه على ذلك –بأن كان الخطأ غالب حديثه– ففاحش الخطأ, وما دونه– أي وما دون كثير الخطأ– فسئ الحفظ, وهو ما عبر عنه الحافظ ابن حجر بقوله مقبول حيث يتابع, وسنذكر فيما يلي درجات سوء الحفظ ليزداد الأمر وضوحا.

درجات سوء الحفظ:

سوء الحفظ باعتبار أثره على حديث الراوي درجات متفاوتة، محصورة في الجملة في قسمين:

القسم الأول: اختلال الضبط بما لا يسقط به الراوي, وتحته أربعة أصناف من الرواة:

الصنف الأول: من غلب ضبطه، واعتراه الوهم والخطأ في اليسير من حديثه, وبينا فيما سبق أنه ليس من شرط الثقة أنه لا يخطئ، وأن الخطأ لا تعصم منه نفس بشر، وإنما العبرة بغلبة الحفظ، وندرة الخطأ أو قلته.

الصنف الثاني: من كان ضابطاً لكتابه، غير ضابط إذا حدث من حفظه.

إذا كان الراوي المعروف بسوء الحفظ رجع إلى كتاب صحيح، فكان يحدث من كتابه، فحديثه من الكتاب صحيح، ويرد من حديثه ما كان حدث به من حفظه(١).

الصنف الثالث: من تميز ضبطه في حال، وسوء حفظه ولينه في حال.

فحيث تميز ما يتقنه من غيره، قبل المحفوظ، وطرح ما سواه.

الصنف الرابع: من غلب عليه سوء الحفظ، فغلب في حديثه احتمال خطئه ووهمه، مع بقاء وصف الصدق له في الجملة, وهذا كثير في الرواة المجروحين، ممن يعتبر بحديثهم، ولم يسقطوا.

القسم الثاني: فساد الضبط إلى حد أن يكون الراوي متروك الحديث, وهذا يقع بغلبة المناكير على حديث الراوي، فيوصف بكونه: "منكر الحديث"، أو "متروك الحديث".

فأما أن يكون " متروك الحديث " فلا يدخل هذا الوصف اشتباه، إذ الراوي غلب عليه الوهم والخطأ حتى فحش، وغلبت المنكرات على حديثه(٢).

فمن كثر غلطه وخطؤه ردت روايته لفقده للضبط على تلك الحالة؛ فيأتي بالشذوذ والمناكير في روايته.

---

(١) ومن أمثلة ذلك: أَبُو عَوَانَةَ الوضاح بن عبد الله اليَشْكُرِي الواسطي . قال احمد بن حنبل: هو صحيح الكتاب وإذا حدث من حفظه ربما يهم . قال ابن مهدي: كتاب أبي عوانة أثبت من حفظ هشيم. وقال أبو حاتم: ثقة وكتبه صحيحة فإذا حدث من حفظه غلط كثيراً وهو أحفظ من حماد بن سلمة. ينظر: الجرح والتعديل ٤٠/٩, سير أعلام النبلاء ٤٢٠/١١, تهذيب التهذيب ١٠٣/١١, طبقات الحفاظ ١٠٦/١..

(٢) ينظر: تحرير علوم الحديث, للجديع, ٤٣٦/١ : ٤٥٦.

قال عَبْد الرَّحْمَنِ بْن مَهْدِيّ: قِيلَ لِشُعْبَةَ: " مَتَى يُتْرَكُ حَدِيثُ الرَّجُلِ؟ قَالَ: إِذَا رَوَى عَنِ الْمَعْرُوفِينَ مَا لَا يَعْرِفُهُ الْمَعْرُوفُونَ فَأَكْثَرَ، وَإِذَا أَكْثَرَ الْغَلَطَ، وَإِذَا اتُّهِمَ بِالْكَذِبِ، وَإِذَا رَوَى حَدِيثَ غَلَطٍ مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَتَّهِمْ نَفْسَهُ فَيَتْرُكْهُ طُرِحَ حَدِيثُهُ، وَمَا كَانَ غَيْرُ ذَلِكَ فَارْوِ عَنْهُ "(١).

وقال الشافعي: " ومن كثر غلطه من المحدثين ولم يكن له أصل كتاب صحيح لم نقبل حديثه(٢)".

ومن أمثلة كثير الخطأ:

– محمد بن كثير بن أبي عطاء الثقفي, قال الساجي: صدوق كثير الغلط. وقال ابن عدي: له أحاديث لا يتابعه عليها أحد. وقال أبو حاتم: كان رجلا صالحا، وفي حديثه بعض الإنكار. وقال صالح بن محمد: صدوق كثير الخطأ. وقال البخاري: لين جدًا. وقال ابن حجر: صدوق كثير الغلط(٣).

– والْمُسَيّبُ بْنُ وَاضِحٍ, قال أبو حاتم: صدوق كان يخطىء كثيرا, فإذا قيل له لم يقبل(٤), وقال ابن عدي: كان النسائي حسن الرأي فيه ويقول الناس

(١) الجرح والتعديل " ٣٢/٢, والمحدث الفاصل بين الراوي والواعي, للرامهرمزي, صـ ٤١٠.

(٢) الكفاية في علم الرواية ص ١٤٤, فتح المغيث شرح ألفية الحديث ٣٠١/١.

(٣) ينظر: الجرح والتعديل ٦٩/٨، الكامل في ضعفاء الرجال ٢٥٤/٦، تهذيب التهذيب ٣٦٩/٩، تقريب التهذيب ٥٠٤/١.

(٤) الجرح والتعديل ٢٩٤/٨.

يؤذوننا فيه, وساق ابن عدي له عدة أحاديث تستنكر ثم قال أرجو أن باقي حديثه مستقيم وهو ممن يكتب حديثه [١].

– ومُؤَمَّلُ بن إسماعيل القرشي, قال أبو حاتم : " صدوق شديد في السنة، كثير الخطأ، يكتب حديثه ". وقال أبو زرعة: "في حديثه خطأ كثير ". وقال البخاري: "منكر الحديث ". وقال ابن سعد: " ثقة ، كثير الغلط ". وقال الساجي: " صدوق، كثير الخطأ وله أوهام يطول ذكرها " . وقال الدارقطني: " ثقة ، كثير الخطأ "[٢].

النوع الثاني: فاحش الغلط.

الفاحش: اسم فاعل من الفحش, والفحش في اللغة يأتي لمعان منها: الزيادة والكثرة. والفاحش من كل شيء: الكثير الذي جاوز الحد وكان فيه ضرر[٣].

والغلط: أن تعيا بالشيء فلا تعرف وجه الصواب فيه, وقال الليث: الغلط كل شيء يعيا الإنسان عن جهة صوابه من غير تعمد[٤].

وعليه فالمراد بفاحش الغلط: من كثر الغلط في حديثه حتى غلب عليه, فلا يُعرف وجه الصواب فيه.

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٣٨٧/٦, وينظر: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ١٢١/٣, ميزان الاعتدال ٤٣١/٦, لسان الميزان ٤٠/٦.

(٢) ينظر: الطبقات الكبرى (٥٠١/٥), الجرح والتعديل (٣٧٤/٨), تهذيب التهذيب (٣٣٩/١٠) .

(٣) ينظر: لسان العرب ٣٢٥/٦.

(٤) ينظر: لسان العرب لابن منظور ٣٦٣/٧.

فمن وصف بهذا الوصف ردت روايته, وترك حديثه؛ لفقده للضبط, ولإتيانه بالشذوذ والمناكير في روايته.

قال عَبْد الرَّحْمَنِ بْن مَهْدِيّ: قِيلَ لِشُعْبَةَ: " مَتَى يُتْرَكُ حَدِيثُ الرَّجُلِ؟ قَالَ: إِذَا رَوَى عَنِ الْمَعْرُوفِينَ مَا لَا يَعْرِفُهُ الْمَعْرُوفُونَ فَأَكْثَرَ، وَإِذَا أَكْثَرَ الْغَلَطَ، وَإِذَا اتُّهِمَ بِالْكَذِبِ، وَإِذَا رَوَى حَدِيثَ غَلَطٍ مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَتَّهِمْ نَفْسَهُ فَيَتْرُكْهُ طُرِحَ حَدِيثُهُ، وَمَا كَانَ غَيْرُ ذَلِكَ فَارْوِ عَنْهُ "[1].

ومن أمثلة ذلك:

– عَبْد الكَرِيم بْن أَبِي المُخَارِق[2], قال ابْن عَدِي : والضعف بين على كل ما يرويه[3]. وقال النَّسَائي ، والدَّارَقُطْنِي : متروك . وقال ابْن حَبَّان : كان كثير الوهم فاحش الخطأ فلما كثر ذلك منه بطل الاحتجاج به [4].

– ومُحَمَّد بْن عَبْد الرَّحْمَن بْن أَبِي لَيْلَى الأَنْصَارِي, قال أَبُو حَاتِم : محله الصدق, كان سيء الحفظ شغل بالقضاء فساء حفظه لا يتهم بشيء من الكذب إنما ينكر عليه كثرة الخطأ يكتب حديثه ولا يحتج به[5]. وقال ابْن

(١) ينظر: الجرح والتعديل " ٣٢/٢, والمحدث الفاصل بين الراوي والواعي صـ ٤١٠.

(٢) المُخَارِق : –بضم الميم وبالخاء المعجمة– ، هكذا ضبطه ابن حجر في تقريب التهذيب (ص : ٣٦١) .

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٣٤٠/٥).

(٤) ينظر:الجرح والتعديل (٥٩/٦) , المجروحين (١٤٤/٢), المغني في الضعفاء (٤٠٢/٢), تهذيب التهذيب (٣٣٥/٦), تقريب التهذيب (ص : ٣٦١) .

(٥) الجرح والتعديل (٣٢٢/٧).

حِبَّان : كان فاحش الخطأ رديء الحفظ فكثرت المناكير في روايته تركه أَحْمَد ويَحْيَى . وقال الدَّارَقُطْنِي : كان رديء الحفظ كثير الوهم [١].

– **وأما المقيد: فهو ما كان الخلل فيه ملازما للراوي في حال دون حال**[٢], وهو جرح نسبي لا يسقط به الراوي جملة؛ وإنما يقبل ما تبين فيه ضبطه, ويرد ما سواه, وربما أُطلق وصف الضعف على من هذا نعته، فظن من لا خبرة له أنه ضعيف مطلقاً، وليس كذلك, **وله أحول منها:**

١– أن يكون ضابطا متقناً في روايته عن أهل بلده ضعيفا في غيرهم.

وذلك لكثرة عنايته بمرويات أهل بلده, وكثرة سماعها, ومذاكرتها, دون غيرها من الروايات.

ومن أمثلة ذلك:

– بقية بن الوليد بن صائد بن كعب , الحمصي, الشامي . قال ابن المديني : " صالح فيما روى عن أهل الشام ، وأما عن أهل الحجاز والعراق فضعيف جداً "[٣].

وقال ابن عدي : " إذا روى عن الشاميين فهو ثبت ، وإذا روى المجهولين فالعهدة منهم لا منه ، وإذا روى عن غير الشاميين فربما وهم عليهم ، وربما كان الوهم من الرواي عنه ، وبقية صاحب حديث"[٤].

---

(١) ينظر: المجروحين (٢٤٣/٢) , المغني في الضعفاء (٦٠٣/٢) , ميزان الاعتدال (٢٢١/٦) , تهذيب التهذيب (٢٦٨/٩) , تقريب التهذيب (ص : ٤٩٣) .

(٢) ينظر: منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث ٣٠٧/١ وما بعدها.

(٣) تهذيب التهذيب (٤١٩/١) .

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٨٠/٢) .

٢- أن يكون الراوي ضابطا فيما حدث به في بلد معين دون غيرها.

وذلك بأن يكون الراوي ثقة في نفسه, غير أنه لم يضبط أحاديث شيوخ بعض البلدان لسبب من الأسباب(١).

ومن أمثلة ذلك:

- إِسْمَاعِيل بْن عَيَّاش, قال ابْن المَدِينِي: كان يوثق فيما روى عن أصحابه أهل الشام فأما ما روى عن غير أهل الشام ففيه ضعف . وقال ابْن مَعِين: ليس به في أهل الشام بأس والعراقيون يكرهون حديثه. وضعف روايته عن غير الشاميين النَّسَائِي وأَبُو أَحْمَد الحَاكِم والبَرْقِي والسَّاجِي, وقال أَبُو زُرْعَة : صدوق إلا أنه غلط في حديث الحجازيين والعراقيين . وقال ابْن عَدِي : إذا روى عن الحجازيين فلا يخلو من غلط أما أن يكون حديثا برأسه أو مرسلاً يوصله أو موقوفاً يرفعه وحديثه عن الشَّاميين إذا روى عنه ثقة فهو مستقيم وهو في الجملة ممن يكتب حديثه ويحتج به في حديث الشاميين خاصة . وقال الذَّهَبِي في المُغْنِي : عالم أهل حمص صدوق في حديث أهل الشام مضطرب جداً في حديث أهل الحجاز (٢).

---

(١) كعدم الاعتناء بمروياتهم، أو الانشغال بالدنيا، أو تقدم السن, أو لاشتغاله بالعبادة ،... ونحو ذلك.

(٢) الجرح والتعديل (١٩١/٢) , المجروحين (١٢٤/١) , الكامل في ضعفاء الرجال (٣٠٠/١) , المغني في الضعفاء (٨٥/١) , الكاشف (٢٤٨/١) , تهذيب التهذيب (٢٨٠/١).

٣- أن يكون الراوي ضابطاً في روايته إلا في حديث بعض شيوخه.

وذلك بأن يكون الراوي ثقة في نفسه، غير أنه ضُعِّفت في بعض شيوخه؛ لخطأه البين في الرواية عنهم.

قال ابن حجر: إذا ضُعِّف الرجل في سماعه من بعض شيوخه خاصة فلا ينبغي أن يرد حديثه كله لكونه ضعيفا في ذلك الشيخ(١).

ومن مثلة ذلك:

- جرير بن حازم بن عبد الله بن شجاع الأزدي, قال ابن عدي: له أحاديث كثيرة عن مشايخه، وهو مستقيم الحديث صالح فيه إلا روايته عن قتادة ، فإنه يروي أشياء عن قتادة لا يرويها غيره. وعن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: سألت يحيى بن معين عن جرير بن حازم فقال: ليس به بأس فقلت له إنه يحدث عن قتادة عن أنس أحاديث مناكير فقال ليس بشيء هو عن قتادة ضعيف(٢).

- وعكرمة بن عمار العِجْليّ, قال الذهبي:" ثقة إلا في يحيى بن أبي كثير فمضطرب"(٣). وقال ابن حجر: "صدوق ، يغلط ، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب ، ولم يكن له كتاب(٤).

---

(١) لسان الميزان ١٧/١، تحقيق: دائرة المعرف النظامية - الهند -.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ١٢٤/٢, ١٢٥.

(٣) الكاشف ٣٣/٢ .

(٤) تقريب التهذيب ٣٩٦/١ .

القسم الثاني

العوارض التي تأتي ملازمة وغير ملازمة للراوي

وهو ما يأتي الخلل فيه ملازما للراوي, ويأتي غير ملازم له بسبب السهو, أو التفريط منه, فينتج عنه الوهم من الراوي, والغفلة.

وهذا الخلل من الراوي–أعني الوهم والغفلة– إما أن يكون غير ملازم له بأن يقل أو يندر في حديثه, وإما أن يكون ملازما له بأن يكون طبعا فيه، فيكثر الوهم والغفلة في حديثة, وسببه السهو, أو التفريط منه؛ كالتساهل في السماع أو الإسماع, كمن لا يبالي بالنوم عند السماع، أو يحمل الحديث عن الشيخ في المذاكرة، أو يحدث من غير أصل صحيح[1], ولا يكون سبباً للقدح في الراوي حتى يكثر منه إلى جنب ما روى؛ لأن الخطأ القليل لا يسلم منه أحد كما بينا[2], فهي طبيعة البشر التي يعتريها السهو والوهم والخطأ والغفلة.

---

(١) وممن نقل عنه ذلك ابن لَهِيعة (– بفتح اللام وكسر الهاء –التقريب ص٣١٩), فعن يَحْيَى بْن حَسَّان , قال: " جَاءَ قَوْمٌ , وَمَعَهُمْ جُزْءٌ , فَقَالُوا: سَمِعْنَاهُ مِن ابْنِ لَهِيعَةَ , فَنَظَرْتُ , فَإِذَا لَيْسَ فِيهِ حَدِيثٌ وَاحِدٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ لَهِيعَةَ, فَجِئْتُ إِلَى ابْنِ لَهِيعَةَ فَقُلْتُ: هَذَا الَّذِي حَدَّثْتَ بِهِ لَيْسَ فِيهِ حَدِيثٌ مِنْ حَدِيثِكَ , وَلَا سَمِعْتَهَا أَنْتَ قَطُّ , فَقَالَ: مَا أَصْنَعُ يَجِيئُونِي بِكِتَابٍ فَيَقُولُونَ: هَذَا مِنْ حَدِيثِكَ , فَأُحَدِّثُهُمْ بِهِ ". قال الخطيب: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لَهِيعَةَ سَيِّءَ الْحِفْظِ وَاحْتَرَقَتْ كُتُبُهُ , وَكَانَ يَتَسَاهَلُ فِي الْأَخْذِ , وَأَيَّ كِتَابٍ جَاءُوهُ بِهِ حَدَّثَ مِنْهُ , فَمِنْ هُنَاكَ كَثُرَتِ الْمَنَاكِيرُ فِي حَدِيثِهِ ". الكفاية في علم الرواية ص ١٥٢.

(٢) ينظر قليل الخطأ في القسم الأول.

قال عبد الله بن المبارك: " ومن يسلم من الوهم؟ "[١].

ومن صور التساهل في السماع, الأخذ عن الشيخ بالقراءة والقارئ غير ثقة.

قال القاضي عياض: " عدم الثقة بقراءة مثله، مع جواز الغفلة والسهو – يعني على الشيخ– عن الحرف وشبهه، وما لا يخل بالمعنى، مؤثر في تصحيح السماع"[٢].

وكذلك من تحمل الحديث وقت المذاكرة ؛ لأن المذاكرة ليست ظرفاً مناسباً لتحمل الحديث عن الشيخ؛ لأنهم يتساهلون فيها.

فعن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال: " حرام عليكم أن تأخذوا عني في المذاكرة حديثا؛ لأني إذا ذاكرت تساهلت في الحديث "[٣].

النوع الأول: الوهم.

والوَهْم: جمعُه أَوْهام, يقال: توهّمتُ في كذا وكذا, وأَوهَمْتُ الشيء إذا أغفَلْتَه, ويقال: وهِمتُ في كذا وكذا–بالكسر– أي غَلِطت, ووَهَم إلى الشيء–بالفتح– يَهِم إذا ذَهب وَهْمُه إليه وهو يريد غيره, وأوهَم الرجلُ في كتابه وكلامه إذا أَسقَط[٤].

فيؤخذ من هذا أن هناك فرق بين وهِمَ –بكسر الهاء– ووهَمَ –بفتح الهاء–, فكل ما أخطأ فيه الإنسان مع اعتقاده أن ما فعله هو الصواب فهو من باب

---

(١) شرح علل الترمذي ٤٣٦/١.

(٢) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع, للقاضي عياض, ص ٧٧.

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٣٧/٢.

(٤) ينظر: لسان العرب٦٤٣/١٢, تهذيب اللغة ٢٤٥/٦.

وهِمَ, تدل على الغلط, وكل ما ذهب إليه وهمك وأنت تريد غيره, فهو من باب وَهَمَ.

وعليه فالمراد بالوهم من الراوي: خطؤه في الرواية واهما –على سبيل التوهم– وظننا منه أنه على صواب.

والفرق بينه وبين الغلط الذي تقدم, أن في الغلط يكون الراوي جازما بالشئ ويغلط كثيرا, أما في الوهم فلا يكون الراوي جازما لكنه يحدث بما يغلب على ظنه, ثم تجده واهما, وهو ليس كثير الغلط.

قال الدهلوي: والطعن من جِهَة الْوَهم وَالنِّسْيَان الَّذين أَخطَأ بهما, وَرُوِيَ على سَبِيل التَّوَهُّم, إن حصل الِاطِّلَاع على ذَلِك بقرائن دَالَّة على وُجُوه علل وَأَسْبَاب قادحة كَانَ الحَدِيث مُعَلا, وَهَذَا أغمض عُلُوم الحَدِيث وأدقها وَلَا يقوم بِهِ إِلَّا من رزق فهما وحفظا وَاسِعًا وَمَعْرِفَة تَامَّة بمراتب الروَاة وأحوال الْأَسَانِيد والمتون(١).

من أجل ذلك كان الوهم هو مناط العلة(٢), وكان ميدان علم العلل هو حديث الثقات؛ وعليه فلا يكون ملازما للراوي في تلك الحالة(١).

---

(١) مقدمة في أصول الحديث, للدهلوي, صـ ٧٠.

(٢) تعريف العلة: عرفها النووي–رحمه الله– فقال: "الْعِلَّةُ عِبَارَةٌ عَنْ سَبَبٍ غَامِضٍ خَفِيٍّ قَادِحٍ ، مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ السَّلَامَةُ مِنْهُ". ينظر: تدريب الراوي شرح تقريب النووي ٢٩٥/١ . ويلاحظ من التعرف أن العلة لابد أن يتحقق فيها شرطان وهما, الغموض والخفاء, والقدح في صحة الحديث, فإذا فُقد واحد منهما فلا تسمى علة اصطلاحا.
وعرفها الحافظ العراقي–رحمه الله– (ت ٨٠٤هـ) فقال: " والعلّةُ عبارةٌ عن أسبابٍ خفيةٍ غامضةٍ، طرأتْ على الحديثِ، فأثّرتْ فيه، أي: قدحتْ في صحتِهِ ". ينظر: شرح ==

قال عبد الرحمن ابن مهدى: " احفظ عن الرجل الحافظ المتقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه، ولو ترك حديث مثل هذا ذهب حديث الناس، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه – يعني لا يحتج بحديثه – "(٢).

==

(التبصرة والتذكرة – ألفية العراقي),١/٢٧٤, ت/ عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل. والنكت الوفية بما في شرح الألفية, لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي, ١/٥٠١, ت/ ماهر ياسين الفحل.

وأما الحديث المعلَّلُ فعرفه ابن الصلاح بقوله:"الحديثُ المعلَّلُ: هو الحديثُ الذي اطُّلِعَ فيهِ على عِلَّةٍ تَقدَحُ في صحَّتِهِ مَعَ أنَّ ظاهِرَهُ السلامةُ منها". معرفة أنواع علوم الحديث, أو مقدمة ابن الصلاح ص ١٨٧,ت /الفحل.

وعرفه الحافظ ابن حجر فقال: " ثمَّ الْوَهْمُ: إِنِ اطُّلِعَ عَلَيْهِ بِالقَرَائِنِ وَجَمْعِ الطُّرُقِ: فَالْمعَلَّلُ ". نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر,ص ٢٧٦ , ت/ عبد الله بن ضيف الله الرحيلي.

(١) ومن أمثلة ذلك: سريج بن النعمان , وثقه : ابن معين, وأبو حاتم. وقال أبو داود : " ثقة غلط في أحاديث " . وقال العجلي: " ثقة ", وقال الدارقطني: "ثقة مأمون ". وذكره ابن حبان في " الثقات ". وقال الذهبي : " ثقة عالم ". وقال ابن حجر : " ثقة ، يهم قليلاً ".

ينظر: معرفة الثقات (١/٣٨٨), الجرح والتعديل (٤/٣٠٤), الثقات (٨/٣٠٦), تهذيب الكمال (١٠/٢١٨، ٢١٩), الكاشف (١/٤٢٦), تهذيب التهذيب (٣/٣٩٧), تقريب التهذيب (١/٢٢٩) .

(٢) الجرح والتعديل, لابن أبي حاتم, (٢/٣٨).

ومن أمثلة كثير الوهم:

– الحسن بن يحيى الخُشَني[1], قال ابن حبان: منكر الحديث جدا يروي عن الثقات ما لا أصل له, وعن المتقنين ما لا يتابع عليه, وكان رجلا صالحا يحدث من حفظه كثير الوهم فيما يرويه حتى فحشت المناكير في أخباره حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها, فلذلك استحق الترك[2].

– والقاسم بن عبد الله بن عمر, قال أبو حاتم, وسعيد بن أبي مريم, والنسائي, والعجلي, والأزدي: متروك الحديث. وقال أبو زرعة: ضعيف لا يساوي شيئًا متروك الحديث منكر الحديث. وقال ابن المديني: ليس بشيء. وقال يعقوب بن سفيان: متروك مهجور. وقال ابن حبان: كان رديء الحفظ كثير الوهم، ممن يقلب الأسانيد حتى يأتي بالشيء الذي يشبه المعمول. وقال الدارقطني: ضعيف كثير الخطأ[3].

---

(١) الخُشَني: –اوله خاء معجمة مضمومة بعدها شين معجمة مفتوحة – الإكمال ٢٦٠/٣. وهذه النسبة إلى قبيلة وقرية أما القبيلة فهي من قضاعة نسبة إلى خشين بن النمر بن قضاعة, وأما القرية فموضع بأفريقية. ينظر: اللباب في تهذيب الأنساب ٤٤٦/١.

(٢) المجروحين ٢٣٥/١.

(٣) ينظر: معرفة الثقات ٢١٠/٢، ضعفاء العقيلي ٤٧٢/٣، الجرح والتعديل ١١١/٧، الكامل ٣٤/٦، المجروحين ٢١٢/٢ ، تهذيب التهذيب ٢٨٧/٨، تقريب التهذيب ص٤٥٠.

– ونُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ بن معاوية الخُزَاعِي[١], ذكره ابن حبان في (الثقات) وقال: ربما أخطأ ووهم. وقال الدارقطني: إمام في السنة كثير الوهم. وقال محمد بن علي المروزي: سألت يحيى بن معين عنه فقال: ثقة ، قلت: كيف يحدث ثقة بباطل؟ قال: شبه له. وقال صالح جزرة: عنده مناكير كثيرة لا يتابع عليه. وقال ابن حجر: وأما نعيم فقد ثبتت عدالته وصدقه، ولكن في حديثه أوهام معروفة. وقال فيه: صدوق يخطىء كثيرًا[٢].

النوع الثاني: الغفلة.

والغفلة من غفل عنه يغفل غفولا وغفلة, تدل على ترك الشيء سهوا, وربما كان عن عمد, من ذلك غفلت عن الشيء, وذلك إذا تركته ساهيا, وأغفلته إذا تركته على ذكر منك له, وأغفله تركه وسها عنه, قال الليث: أغفلت الشيء تركته غفلا وأنت له ذاكر, والاسم الغفلة, و التغافل تعمد الغفلة, والمغفل الذي لا فطنة له[٣].

وعليه فالمراد بغفلة الراوي: أن لا يدرك الراوي ما يحدث به, ولا يميز بين الصواب والخطأ في روايته.

---

(١) الخُزَاعِي :–بضم الخاء المعجمة وفتح الزاي وفي آخرها العين المهملة– هذه النسبة إلى خزاعة, وهي قبيلة من الأزد من القحطانية كانوا بأنحاء مكة المكرمة, في مر الظهران وما يليه.ينظر: الأنساب (٣٥٨/٢), وأطلس الحديث النبوي صـ١٦١ .

(٢) التاريخ الكبير ١٠٠/٨) ، (الجرح والتعديل ٤٦٣/٨) ، (الكامل ١٦/٧) ، (الثقات ٢١٩/٩) ، (تهذيب الكمال ٤٦٦/٢٩)، (تهذيب التهذيب ٤٠٩/١٠) ، (تقريب التهذيب ٥٦٤/١).

(٣) ينظر: لسان العرب ٤٩٧/١١, معجم مقاييس اللغة ٣٨٦/٤.

والغفلة تارة تكون ملازمة للراوي طبعاً فيه، وتارة تكون عارضة عليه وغير ملازمة له بتفريط منه[١] أو لتقدم سنه, فقد يوصف بها من يغلب عليه الصلاح والعبادة.

قال مالك: " لقد أدركت في هذا البلد _ يعني المدينة _ مشيخة، لهم فضل وصلاح وعبادة، يحدثون، ما سمعت من أحد منهم حديثاً قط "، قيل له: ولم يا أبا عبد الله؟ قال: " لم يكونوا يعرفون ما يحدثون "[٢].

وقال أبو الزناد عبد الله بن ذكوان: " أدركت بالمدينة مئة، كلهم مأمون، لا يؤخذ عنهم شيء من الحديث يقال ليس من أهله "[٣].

فإذا كثرة غفلة الراوي ردت روايته؛ لفقده للضبط على تلك الحالة, **وقد وصف ابن حجر حديثه بالنكارة فقال:** فمَنْ فَحُشَ غَلَطُهُ، أَو كَثُرَتْ غَفلَتُه، أَو ظهَرَ فِسْقُه؛ فحديثُهُ مُنْكَر[٤].

وقال أبو بكر الباقلاني:" من عرف بكثرة السهو والغفلة وقلة الضبط رد حديثه"[٥].

والفرق بين كثرة الغفلة وكثرة الخطأ, أن كثرة الغفلة تكون عند التحمل, وأن كثرة الخطأ تكون عند الأداء.

---

(١) كالتساهل في السماع أو الإسماع, أو لعدم الاعتناء بالمحفوظ، وترك بثه في أهله, أو لاشتغاله بالعبادة دون العلم، أو لانشغاله بالدنيا، ونحو ذلك.

(٢) الكفاية في علم الرواية ١١٦/١, والجامع لأخلاق الراوي آداب السامع ١٣٩/١.

(٣) الكفاية ١٥٩/١, وتدريب الراوي ٩٣/٢.

(٤) نزهة النظر ص ٩٢ ت عتر.

(٥) الكفاية في علم الرواية ص ١٥٢ , وينظر: فتح المغيث ٣٥٧/١.

قال الدهلوي:" أما فرط الْغَفْلَة وَكَثْرَة الْغَلَط فمتقاربان, فالغفلة فِي السماع وَتحمل الحَدِيث, والغلط فِي الإسماع وَالْأَدَاء"(١).

قال ابن عباس: «لَا يُكْتَبُ عَنِ الشَّيْخِ الْمُغَفَّلِ»(٢).

أي شديد الغفلة, والذي غلب عليه كثرة الغفلة والنسيان.

وقال ابن الصلاح: "لَا تُقْبَلُ رِوَايَةُ مَنْ عُرِفَ بِالتَّسَاهُلِ فِي سَمَاعِ الْحَدِيثِ أَوْ إِسْمَاعِهِ، كَمَنْ لَا يُبَالِي بِالنَّوْمِ فِي مَجْلِسِ السَّمَاعِ، وَكَمَنْ يُحَدِّثُ لَا مِنْ أَصْلٍ مُقَابَلٍ صَحِيحٍ، وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ مَنْ عُرِفَ بِقَبُولِ التَّلْقِينِ فِي الْحَدِيثِ, وَلَا تُقْبَلُ رِوَايَةُ مَنْ كَثُرَتِ الشَّوَاذُّ وَالْمَنَاكِيرُ فِي حَدِيثِهِ, وَلَا تُقْبَلُ رِوَايَةُ مَنْ عُرِفَ بِكَثْرَةِ السَّهْوِ فِي رِوَايَاتِهِ إِذَا لَمْ يُحَدِّثْ مِنْ أَصْلٍ صَحِيحٍ, وَكُلُّ هَذَا يَخْرِمُ الثِّقَةَ بِالرَّاوِي وَبِضَبْطِهِ"(٣).

ومن أمثلة ذلك:

– موسى بن إبراهيم المروزي, قال العقيلي: منكر الحديث. وقال ابن معين: كذاب. وقال الدارقطني: متروك. وقال ابن حبان: كان مغفلًا يلقن فيتلقن فاستحق الترك. وقال ابن عدي: شيخ مجهول حدث بالمناكير عن قوم ثقات أو من لا بأس بهم(٤).

---

(١) مقدمة في أصول الحديث للدهلوي ص٦٩.

(٢) الكفاية في علم الرواية ص١٤٨.

(٣) معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح ص١١٩.

(٤) الضعفاء الكبير للعقيلي ١٦٦/٤، المجروحين ٢٣٧/٢, الكامل في ضعفاء الرجال ٣٤٨/٦, الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ١٤٤/٣.

– ويزيد بن سنان بن يزيد التميمي, قال أبو حاتم: " محله الصدق، وكان الغالب على حديثه الغفلة، يكتب حديثه ولا يحتج به " . وقال أبو زرعة: " ليس بقوي الحديث". وقال علي بن المديني : " ضعيف الحديث"(١).

– وقيس بن الربيع الأسدي, قال ابن حبان : " قد سبرت أخبار قيس بن الربيع من رواية القدماء والمتأخرين وتتبعتها فرأيته صدوقاً مأموناً حيث كان شاباً ، فلما كبر ساء حفظه وامتحن بابن سوء ، فكان يدخل عليه الحديث فيجيب فيه ثقة من ابنه ، فلما غلب المناكير على صحيح حديثه ولم يتميزا استحق مجانبته عند الاحتجاج به ، فكل من مدحه من أئمتنا وحث عليه كان ذلك منهم لما نظروا إلى الأشياء المستقيمة التي حدث بها من سماعه وكل من وهاه منهم ، فكان ذلك لما علموا مما في حديثه من المناكير التي أدخل عليه ابنه وغيره"(٢).

فمن كثرة غفلته ردت روايته, لأنه سيء الحفظ غير ضابط, فيخطئ في الأسانيد, فيرفع الموقوف، ويوقف المرفوع، ويوصل المرسل، ويرسل الموصول، ويقلب الأسانيد، فيجعل ما لهذا الشيخ لشيخ آخر، ولا يضبط المتون, ويُدخل عليه ما ليس من حديثه وهو لا يعلم فيحدث به على أنه من حديثه, فيقبل التلقين.

(١) الجرح والتعديل (٢٦٦/٩), تهذيب التهذيب (٢٩٣/١١) .
(٢) المجروحين ٢١٨/٢.

ومن أمثلة ذلك:

– سفيان بن وكيع بن الجراح الرُّؤَاسِي[١], قال ابن عدي:"إنما بلاؤه أنه كان يتلقن ما لقن، ويقال: كان له وراق يلقنه من حديث موقوف فيرفعه وحديث مرسل فيوصله، أو يبدل قوماً بقوم في الإسناد "[٢]. وقال ابن حبان:" كان شيخاً فاضلاً صدوقاً،إلا أنه ابتلى بوراق سوء كان يدخل عليه الحديث" [٣]. وقال ابن حجر: "كان صدوقاً ، غير أنه ابتلى بوراقه ، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح فلم يقبل فسقط حديثه"[٤].

والتلقين: مأخوذ من لقن الكلام, فهمه, وتلقنه أخذه لقانية, والتلقين كالتفهيم[٥].

وعرفه الصنعاني وغيره فقال: "هو أن يلقن الشيء فيحدث به من غير أن يعلم أنه من حديثه" [٦].

---

(١) الرُّؤَاسِي : –بضم الراء وتخفيف الواو وفي آخرها السين المهملة– فهو منسوب إلى بني رؤاس . قلت : وعد جماعة من المنتسبين بهذه النسبة ومنهم : وكيع ابن الجراح . الأنساب (٩٧/٣) .

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٤١٨/٣) .

(٣) المجروحين (٣٥٩/١) .

(٤) تقريب التهذيب ص ٢٤٥ .

(٥) ينظر: لسان العرب ٣٩٠/١٣, مختار الصحاح ٢٥١/١, معجم مقاييس اللغة٢٦٠/٥.

(٦) توضيح الأفكار ١٥٥/٢, وتدريب الراوي ٤٠١/١.

ومعنى التلقين: أن يعرض عليه الحديث الذي ليس من مروياته، ويقا له: إنه من روايتك، فيقبله ولا يميزه، وذلك لأنه مغفل فاقد لشرط التيقظ، فلا يقبل حديثه(١).

ومن عرف بقبول التلقين, فإما أن يكون التلقين ملازما للراوي, وإما أن يكون طارئا عليه.

قَالَ الْحُمَيْدِيُّ: «وَمَنْ قَبِلَ التَّلْقِينَ تُرِكَ حَدِيثُهُ الَّذِي لُقِّنَ فِيهِ , وَأُخِذَ عَنْهُ مَا أَتْقَنَ حِفْظَهُ, إِذَا عُلِمَ ذَلِكَ التَّلْقِينُ حَادِثًا فِي حِفْظِهِ لَا يُعْرَفُ بِهِ قَدِيمًا , فَأَمَّا مَنْ عُرِفَ بِهِ قَدِيمًا فِي جَمِيعِ حَدِيثِهِ فَلَا يُقْبَلُ حَدِيثُهُ , وَلَا يُؤْمَنُ أَنْ يَكُونَ مَا حَفِظَهُ مِمَّا لُقِّنَ»(٢).

وذهب ابن حزم إلى أن من قبل التلقين رد حديثه كله, حيث قال: ومن صح أنه قبل التلقين ولو مرة سقط حديثه كله؛ لأنه لم يتفقه في دين الله عز وجل ولا حفظ ما سمع,

... ثم قال: والتلقين هو أن يقول له القائل حدثك فلان بكذا ويسمي له من شاء من غير أن يسمعه منه فيقول نعم فهذا لا يخلو من أحد وجهين ولا بد من أحدهما ضرورة: إما أن يكون فاسقا يحدث بما لم يسمع، أو يكون من الغفلة بحيث يكون الذاهل العقل المدخول الذهن، ومثل هذا لا يلتفت له، لأنه ليس من ذوي الألباب (٣).

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث, نور الدين عتر, ص٨٦.

(٢) الكفاية في علم الرواية ص١٤٩.

(٣) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم, ١٤٢/١ بتصرف يسير.

وقال المعلمي اليماني: إن قبول التلقين " مظنة رواية الموضوع؛ فإن معنى قبول التلقين، أنه قد يقال له: " أحدثك فلان عن فلان بكيت وكيت؟ " فيقول " نعم؛ حدثني فلان عن فلان بكيت وكيت "، مع أنه ليس لذلك أصل، وإنما تلقنه وتوهم أنه من حديثه، وبهذا يتمكن الوضاعون أن يضعوا ما شاءوا، ويأتوا إلى هذا المسكين، فيلقنونه فيتلقن، ويروي ما وضعوه "[(١)].

والراجح: أن من كان في مرتبة التوثيق, وثبت عليه قبول التلقين في بعض حديثه وتميز، فلا يرد سائر حديثه الذي لم يتأثر بالتلقين.

ومن أمثلة من قبل التلقين؛ فكان يُلَقن فيتلقن:

– حجاج بن نُصير, قال العجلي: كان معروفا بالحديث ولكنه أفسده أهل الحديث بالتلقين كان يلقن وأدخل في حديث ما ليس منه فترك . وقال ابن حجر: ضعيف كان يقبل التلقين[(٢)].

– ومُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ بن أعين النَّيْسَابُورِيُّ, قال ابن حبان: كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير, ويأتي عن الثقات بما لا يتابع عليه فاستحق الترك إلا عند الاعتبار فيما وافق الثقات؛ لأنه كان صاحب حفظ وإتقان قبل أن يظهر منه ما ظهر[(٣)]. وقال أبو زرعة: كان شيخًا صالحًا إلا أنه كلما لقن

(١) قاله: في تعليقه على الفوائد المجموعة ص ٤٠٨.

(٢) معرفة الثقات ٢٨٧/١, الجرح والتعديل ١٦٧/٣, الثقات ٢٠٢/٨, الكامل ٢٣١/٢, الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ١٩٣/١, ميزان الاعتدال ٢٠٥/٢, تهذيب التهذيب ١٨٣/٢, تقريب التهذيب ١٥٣/١.

(٣) المجروحين ٢٨٩/٢.

يلقن. وقال أبو حاتم: روى أحاديث لم يتابع عليها أحاديث منكرة فتغير حاله عند أهل الحديث. وقال ابن حجر: متروك مع معرفته لأنه كان يتلقن [١].

– وسِمَاك بْن حَرْب قال أَحْمَد : مضطرب الحديث كان شُعْبَة يضعفه. وقال ابْن مَعِين: ثقة . وقال العجْلِي: جائز الحديث إلا أنَّه كان في حديث عِكْرِمَة ربما وصل الشيء وكان الثَّوْرِي يضعفه بعض الضعف. وقال أَبُو حَاتِم: صدوق ثقة. وقال النَّسَائِي: ليس به بأس وفي حديثه شيء، وقال مرة: كان ربما لقن فإذا انفرد بأصل لم يكن حجة لأنه كان يلقن فيتلقن. وقال صَالِح جَزَرَة: يضعف. وقال ابْن المُبَارَك: ضعيف في الحديث. وقال ابْن حِبَّان في الثقات: يخطىء كثيراً. وقال ابْن عَدِي: ولِسِمَاك حديث كثير مستقيم إن شاء الله وهو من كبار تابعي أهل الكوفة وأحاديثه حِسان وهو صدوق لا بأس به. وقال الذَّهَبي: صدوق صالح من أوعية العلم مشهور. وقال ابْن حَجَر: صدوق وروايته عن عِكْرَمة خاصة مضطربة وقد تغير بأخرة فكان ربما تلقن[٢].

(١) الجرح والتعديل ١٠٣/٨, تهذيب التهذيب ٤٠٩/٩, تقريب التهذيب ص ٥٠٧.

(٢) ينظر: معرفة الثقات (٤٣٦/١) , الثقات (٣٣٩/٤) , الكامل في ضعفاء الرجال (٤٦١/٣) , الكاشف (٤٦٥/١) , ميزان الاعتدال (٣٢٦/٣) ، تهذيب التهذيب (٢٠٤/٤) , تقريب التهذيب (ص : ٢٥٥) .

القسم الثالث

العوارض الطارئة على الراوي

وهو ما كان الخلل فيه طارئا على الراوي (لعارض)؛ ككبر سنه أو ذهاب بصره, أو ضياع كتبه, أو فقد عزيز ونحو ذلك فالمختلط, وهو اسم فاعل من الاختلاط .

والاختلاط : مأخوذ من خلط الشيء بغيره فاختلط, يقال: خلط الشيء بالشيء فاختلط مزجه, واختلط فلان أي فسد عقله, واختلط عقله فهو مختلط إذا تغير, والتخليط في الأمر الإفساد فيه(١).

وعليه فاختلاط الراوي: يعني فساد عقله وعدم انتظام أقواله وأفعاله(٢).

وعرفه الحافظ ابن حجر فقال: "إن كانَ سوءُ الحفظِ طارِئاً على الرَّاوي إِمَّا لكِبَرِهِ أَو لذَهابِ بصرِهِ، أَوْ لاحتِراقِ كُتُبِه، أَو عدمِها؛ بأَنْ كانَ يعْتَمِدُها، فرَجَعَ إِلى حفظِهِ، فساءَ، فهذا هو المُخْتَلِطُ"(٣).

---

(١) ينظر: لسان العرب ٢٩١/٧, مختار الصحاح ٧٧/١.

(٢) وهو غير التخليط إذ التخليط عارض في الضبط يقع في حال الصحة لا لعارض, ومنه قول ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول حدثنا أبو عبيد الله ابن أخي ابن وهب، ثم قال كتبنا عنه وأمره مستقيم ثم خلط بعد ثم جاءني خبره أنه رجع عن التخليط، قال وسئل أبي عنه بعد ذلك فقال كان صدوقا. ينظر: الجرح والتعديل ٥٩/٢.

(٣) نزهة النظر ص١٠٤ ت عتر. وينظر شرح نخبة الفكر للقاري ص٥٣٥, مقدمة في أصول الحديث ص٧٢.

وعرفه الحافظ السخاوي فقال: "وَحَقِيقَتُهُ فَسَادُ الْعَقْلِ وَعَدَمُ انْتِظَامِ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ ; إمَّا بِخَرَفٍ أَوْ ضَرَرٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ عَرَضٍ مِنْ مَوْتِ ابْنٍ وَسَرِقَةِ مَالٍ"(١).

مما سبق يتضح لنا أن الاختلاط يطلق على من فسد عقله, كما يطلق على من تغير حفظه, واستُعمل كذلك عند من لم يفرق بين الاختلاط وتغير حفظ الراوي(٢), أما من فرق بينهما فجعل تغير الحفظ أخف من الاختلاط ودونه في المرتبة, وهو ضعف حفظ الراوي, وجعل الاختلاط أشد منه, وهو فساد عقل الراوي.

وبيان ذلك: أن التغير لا يؤثِّر على مرويات الرَّاوي لقلة ما يحصل بسببه من الأوهام والأغلاط، حاله حال الثقة الذي قد يهم، فيُتَجنَّب ما تُحُقِّق أنه وهِم فيه وأخطأ، ويقبل باقي حديثه ولا يتوقف في قبولها، بخلاف الاختلاط الذي يجعل المتصف به لا يعقل ما يحدّث به، فيُجيب فيما سُئل، ويحدِّث كيف شاء فيختلط حديثه الصحيح بحديثه السقيم(٣).

---

(١) فتح المغيث ٣٦٦/٤.

(٢) يوضح ذلك أمثلة من اختلط من الرواة وسيأتي ذكرها, ومنها: – سَعِيد بْن إِيَاس الجُرَيْرِي, قال ابْن مَعِين: ثقة. وقال أَبُو حَاتِم: تغير حفظه قبل موته فمن كتب عنه قديما فهو صالح وهو حسن الحديث . وقال ابْن حِبَّان: وهو مختلط ولم يكن اختلاطاً فاحشاً فلذلك أدخلناه في الثقات . وقال الذَّهَبي : ثقة مشهور تغير قليلا وضعفه القَطَّان . وقال ابْن حَجَر في التقريب : ثقة من الخامسة اختلط قبل موته بثلاث سنين (٢).الجرح والتعديل (١/٤) , الثقات (٣٥١/٦) , المغني في الضعفاء (٢٥٦/١) , تهذيب التهذيب (٦/٤) , تقريب التهذيب (ص : ٢٣٣) .

(٣) ينظر: منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث ٤٠٤/١.

قال ابن حبان: "وأما المختلطون في أواخر أعمارهم مثل الجُرَيْري[١]، وسعيد بن أبي عروبة[٢] وأشباههما فإنا نروي عنهم في كتابنا هذا ونحتج بما رووا إلا أنا لا نعتمد من حديثهم إلا على ما روى عنهم الثقات من القدماء الذين

---

(١) هو سَعِيد بْن إِيَاس الجُرَيْرِي, سبقت ترجمته ص. والجُرَيْرِي : -بضم الجيم وفتح الراء الأولى وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها بعدها راء أخرى- هذه النسبة إلى جرير بن عباد أخي الحارث, قلت : وعد سعيد بن إياس على رأس المشهورين بهذه النسبة . ينظر:الأنساب (٥٣/٢) .

(٢) سعيد بن أبي عروبة واسمه : مهران العدويّ أبو النضر البصري . قال يحيى بن معين : " ثقة" وقال مرة: "أثبت الناس في قتادة بن أبي عروبة ، وهشام الدستوائي وشعبة ، فمن حدثك من هؤلاء الثلاثة الحديث فلا تبالي أن لا تسمعه من غيره " . وقال أبو حاتم : " قبل أن يختلط ثقة ، وكان أعلم الناس بحديث قتادة " . وقال أبو زرعة: "ثقة مأمون". وقال النسائي: " ثقة ". وقال ابن سعد : " كان ثقة كثير الحديث ، ثم اختلط في آخر عمره ". وقال العجلي: " ثقة ، وكان اختلط بآخرة ". وقال ابن عدي : " من ثقات الناس، وله أصناف كثيرة ، وقد حدث عن الأئمة، ومن سمع منه قبل الاختلاط فإن ذلك صحيح حجة ، ومن سمع بعد الاختلاط فذلك ما لا يعتمد عليه. وقال ابن حبان: بقي في اختلاطه خمس سنين ولا يحتج إلا بما روى عنه القدماء ، ويعتبر برواية المتأخرين عنه دون الاحتجاج بها. وقال الذهبي : "ثقة إمام، تغير حفظه بآخرة ". وقال ابن حجر: " ثقة حافظ، له تصانيف، كثير التدليس واختلط ، وكان من أثبت الناس في قتادة .

قلت : وسعيد ثقة فيما روى عنه قبل اختلاطه, ويعتبر برواية المتأخرين عنه , وكان من أثبت الناس في قتادة. وأما وصف ابن حجر له بكثرة التدليس فهو يتعارض مع ما ذكره في شأنه في طبقات المدلسين حيث ذكره في المرتبة الثانية، وهي فيمن احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى. طبقات المدلسين (٣١/١) .

ينظر ترجمته: الطبقات الكبرى (٢٧٣/٧), معرفة الثقات (٤٠٣/١), الثقات (٣٦٠/٦), المغني في الضعفاء (٢٦٤/١, تهذيب التهذيب (٥٧/٤) تقريب التهذيب (٢٣٩/١) .

نعلم أنهم سمعوا منهم قبل اختلاطهم، أو ما وافقوا الثقات في الروايات التي لا نشك في صحتها وثبوتها من جهة أخرى، لأن حكمهم وإن اختلطوا في أواخر أعمارهم، وحُمل عنهم في اختلاطهم بعد تقدّم عدالتهم حكمُ الثقة إذا أخطأ, أن الواجب ترك أخطائه إذا علم والاحتجاج بما نعلم أنه لم يخطئ فيه، وكذلك حكم هؤلاء: الاحتجاج بهم فيما وافقوا الثقات وما انفردوا مما روى عنهم القدماء من الثقات الذين سماعهم منهم قبل الاختلاط سواء"[1].

اعتراض: قال محب الدين الفهري: وَفِي بعض كَلَامه نظر, فليسا سَوَاء, وتشبيهه بِحَال الثِّقَة إِذا أَخطَأ لَا يساعد عَلَيْهِ, أما مَا رُوِيَ عَنْهُم قبل الاختلاط وتميز مِمَّا رُوِيَ بعده فَلَا إِشْكَال فِيهِ, وَأما مَا رُوِيَ عَنْهُم مُسْتَقِيمًا بعد الِاخْتِلَاط فَفِيهِ نظر, وَقد أنكرهُ يحيى بن معِين على وَكِيع وَقَالَ لَهُ تحدث عَن سعيد بن أبي عرُوبَة, وَإِنَّمَا سَمِعت مِنْهُ فِي الِاخْتِلَاط, فَقَالَ: رَأَيْتنِي حدثت عَنهُ إِلَّا بِحَدِيث مستو[2], فَإِنَّهُ إِن كَانَ الِاعْتِمَاد على الثِّقَات الَّذين وافقوهم دونهم فَلم يعْتَمد عَلَيْهِم فَمَا الْفَائِدَة فِي تَخْرِيج الحَدِيث عَنْهُم دون أولائك الثِّقَات, وَإِن كَانَ الِاعْتِمَاد على الروَاة عَنْهُم وعَلى ما قرؤوه عَلَيْهِم من صَحِيح كتبهمْ الَّتِي كتبوها فِي حَال الصِّحَّة, أَو الَّتِي كتب عَنْهُم أَصْحَابهم قبل الِاخْتِلَاط كَمَا قَالَ ابْن معِين سَمِعت ابْن أبي عدي يَقُول لَا نكذب الله كُنَّا نأتي الْجُرَيرِي وَهُوَ مختلط فنلقنه فَيَجِيء بِالْحَدِيثِ كَمَا هُوَ فِي كتَابنَا, فقد حصل فِي الحَدِيث انْقِطَاع وَصَارَ وجودهم كعدمهم وَلَا فرق بَين أَن يقْرَأ عَلَيْهِ وَهُوَ مختلط وَأَن يقْرَأ على قَبره وَهُوَ ميت فآل الْأَمر إِلَى

(١) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان, ١٦١/١.

(٢) ينظر: فتح المغيث ٣٧٢/٣, وتهذيب التهذيب ٥٧/٤ في ترجمة سعيد بن أبي عروبة.

الِاعْتِمَاد على الوجادة. وَأحسن مَا يلْتَمس لَهُم أَنهم لم يفرط الِاخْتِلَاط فيهم, بِحَيْثُ يكونُونَ مطبقين, أَو كَانَت لَهُم أَوْقَات تثوب إِلَيْهِم عُقُولهمْ فِيهَا فيتحين الآخذون عَنْهُم تِلْكَ الْأَوْقَات ويقرأون عَلَيْهِم من كتبهمْ أَو كتب أَصْحَابهم أَو يسمعُونَ مِنْهُم مَا حفظوه مِمَّا تظهر لَهُم السَّلامَة فِيهِ. هَذَا هُوَ الَّذِي يجب أَن يعْتَقد فِي من روى عَنْهُم من الثِّقَات وعَلى ذَلِك يحمل فعل وَكِيع بن الْجراح وَغَيره مِمَّن فعله(١).

وقال ابن حجر: والحُكْمُ فيهِ أَنَّ ما حَدَّثَ بهِ قبلَ الاختلاطِ إذا تَميَّزَ قُبِلَ، وإذا لم يَتَمَيَّزْ تُوُقِّفَ فيهِ، وكذا مَن اشتَبَهَ الأمرُ فيهِ، وإنَّما يُعْرَفُ ذلك باعْتِبارِ الآخِذينَ عنهُ(٢).

قلت: وبيان ذلك أن الراوي المختلط يعرف حاله باعتبار الراوي عنه, وهو على أحوال:

الأولى: فإن ثبت أن السماع وقع منه قبل اختلاطه، فهذا يحتج به.

الثانية: وإن ثبت أن السماع وقع منه بعد اختلاطه، فهذا ضعيف لا يحتج به.

الثالثة: أن لا تتميز روايته عنه هل كانت قبل الاختلاط أم بعده، فهذا يتوقف فيه ولا يحتج به.

---

(١) السنن الأبين, لمحب الدين الفهري, ص ١٥٩.

(٢) نزهة النظر ص١٠٤ ت عتر.

ومن أمثلة من اختلط من الرواة:

– صَالِح بْن نَبْهان, قال أَحْمَد بْن حَنْبَل : كان مَالِك أدركه وقد اختلط فمن سمع منه قديماً فذاك. وقال ابْن حِبَّان : تغير وجعل يأتي بالأشياء التي تشبه الموضوعات عن الثقات فاختلط حديثه الأخير بحديثه القديم ولم يتميز فاستحق الترك[1] .

– وعطاء بن السائب بن مالك, قال ابن معين : " اختلط ، فمن سمع منه قديماً فهو صحيح", وقال أبو حاتم: " محله الصدق قديماً قبل أن يختلط ، صالح مستقيم الحديث، ثم بآخرة تغير حفظه ، في حديثه مخاليط كثيرة". وقال يحيى بن سعيد القطان: "ما سمعت احداً من الناس يقول في عطاء بن السائب شيئاً قط في حديثه القديم", وقال النسائي : " ثقة في حديثه القديم إلا إنه تغيَّر ", وقال ابن حبان: "اختلط بآخره ولم يفحش خطأه حتى يستحق أن يعدل به عن مسلك العدول"[2].

– وعبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود, الكوفي, الْمَسْعُودِيُّ. قال ابن نمير: كان ثقة واختلط بآخره, وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث إلا أنه اختلط في آخر عمره ورواية المتقدمين عنه صحيحه. وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: تغير قبل موته بسنة أو سنتين . وقال ابن

---

(١) معرفة الثقات (٤٦٦/١) , المجروحين (٣٦٦/١) , الكامل في ضعفاء الرجال (٥٧/٤) , تهذيب التهذيب (٣٥٥/٤) , تقريب التهذيب (ص : ٢٧٤) .

(٢) الثقات (٢٥١/٧، ٢٥٢) . الجرح والتعديل (٣٣٣/٦) . الثقات (٢٥١/٧، ٢٥٢) . تهذيب الكمال (٨٦/٢٠).

حجر: صدوق اختلط قبل موته وضابطه: أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط[١].

وقد يؤدي اختلاط الراوي وتغير حفظه إلى قبوله التلقين, ومن أمثلة ذلك:

- يزيد بن أبي زياد القرشي, قال ابن حبان: كان صدوقا إلا أنه لما كبر ساء حفظه وتغير, وكان يلقن ما لقن, فوقعت المناكير في حديثه من تلقين غيره إياه, وإجابته فيما ليس من حديثه؛ لسوء حفظه, فسماع من سمع منه قبل دخوله الكوفة في أول عمره سماع صحيح وسماع من سمع منه في آخر قدومه الكوفة بعد تغير حفظه وتلقنه ما يلقن سماع ليس بشيء[٢].

- وهشام بن عمار بن نصير, قال أبو حاتم: لما كبر هشام تغير، فكلما دفع إليه قرأه وكلما لقن تلقن ، وكان قديمًا أصح كان يقرأ من كتابه ، وقال: هو صدوق. وقال ابن حجر: صدوق مقرئ كبر فصار يتلقن فحديثه القديم أصح[٣].

وفي الختام: أسئل الله –عز وجل– الصفح والغفران, فيما زلت فيه قدمي, وانحرف فيه عن جادة الحق قلمي.

---

(١) الطبقات الكبرى ٣٦٦/٦, الجرح والتعديل ٢٥٠/٥, الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ٩٦/٢, المختلطين ٧٢/١, الكاشف ٦٣٣/١, تهذيب التهذيب ١٩٠/٦, تقريب التهذيب ٣٤٤/١ .

(٢) المجروحين ١٠٠/٣, وينظر: ميزان الاعتدال ٢٤٠/٧, طبقات المدلسين صـ ٤٨, تهذيب التهذيب ٢٨٧/١١, تقريب التهذيب ص ٦٠١.

(٣) الجرح والتعديل ٦٦/٩, تقريب التهذيب ص ٥٧٣.

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه والسائرين على هداه, ثم أما بعد: فقد أشتمل هذا البحث على فوائد عظيمة، تحوي دراً كثيرة, تدل على جهود عظيمة بذلها العلماء صيانة للسنة وخدمة للأمة, ومن أهم نتائج هذا البحث:

– أن العقل هو مناط الإدراك والتمييز والحفظ والضبط, وتتفات تلك الملكة من شخص إلى آخر, وعلى قدر هذا التفاوت تتفاوت العقول, وبناءا على ذلك يتفاوت الرواة في الإدراك والتمييز والحفظ والضبط, فمنهم من كان في أعلى درجات الضبط؛ وذلك لقوة حفظه, وسعة ذاكرته, وشدة تيقظه, ومنهم من خف ضبطه عن ذلك بعض الشئ, ومنهم من ساء حفظه ودنى ضبطه.

– أن ما يظهر على العقل فيخل بضبط الراوي, يرجع في الجملة إلى خلل في الحفظ والاستذكار– سوء الحفظ والنسيان– وهذا الخلل إما أن يكون ملازما للراوي, وإما أن يأتي ملازما وغير ملازم له, وإما أن يكون طارئا عليه.

– أن الخطأ والنسيان أمر فطري طبيعي في الإنسان، فلم يسلم منه أحد من البشر.

– أن الغلط والخطأ والوهم والسهو والغفلة, مصطلحات تدل على سوء الحفظ, وعدم ضبط الراوي, ولا تكون سبباً للقدح فيه حتى تكثر منه بالنسبة إلى مجموع مروياته. فمع كثرة المرويات يزيد احتمال وقوع الغلط والخطأ من الراوي, لكن العبرة في حال الراوي بالغالب على حديثه، فمن كان الغالب على حديثه السلامة والاستقامة, وموافقة الأثبات المتقنين, فهو من أهل الاحتجاج المطلق، ومن كان الغالب على حديثه الغلط والخطأ كان من المتروكين، ومن كان دون ذلك فهو محل الاختلاف والترجيح.

– أن الرواة بالنسبة للضبط على ثلاث مراتب: العليا, والوسطى, والدنيا, فالمرتبة العليا: هي مرتبة الحافظ المتقن الذي يندر ويقل الخطأ في حديثه, والمرتبة الوسطى: هي مرتبة الحافظ الذي يقصر عن أهل المرتبة الأولى في الحفظ والضبط؛ وهو الذي يخطئ في الشئ بعد الشئ, والمرتبة الدنيا: وهي مرتبة من أختل ضبطه, وساء حفظه, فمنهم مَنْ يعتبر به, ومنهم من غلب عليه الغلط والخطأ فاستحق ترك حديثه.

ثبت المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم** .
- **الإحكام في أصول الأحكام:** لأبي محمد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ), ط: دار الآفاق الجديدة، بيروت, تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر.
- **أطلس الحديث النبوي** : للدكتور/ شوقي أبو خليل,ط/ دار الفكر – بدمشق– الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٣م.
- **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب** . للحافظ أبي نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا، ط/ دار الكتب العلمية ، بيروت ، الأولى ١٤١١هـ .
- **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع:** للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، دار النشر: دار التراث, المكتبة العتيقة – القاهرة / تونس – ١٣٧٩هـ – ١٩٧٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: السيد أحمد صقر.
- **الأنساب** : لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني, ط / دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٩٨٨م ، تحقيق/ عبد الله عمر البارودي .
- **تاج العروس من جواهر القاموس:** لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، دار النشر: دار الهداية، تحقيق: مجموعة من المحققين.
- **التاريخ الكبير** : لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري . ت (٢٥٦هـ) ، ط/دار الفكر – بيروت ، تحقيق/ السيد هاشم الندوي .
- **تحرير علوم الحديث:** لعبد الله بن يوسف الجديع, الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان, الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي:** لأبي بكر جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ), ط: دار طيبة, تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي.
- **التعريفات للجرجاني:** لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني, المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر, الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان, الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.
- **تقريب التهذيب:** لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، ط: دار الرشيد – سوريا – ١٤٠٦ – ١٩٨٦، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد عوامة.
- **التمييز:** لأبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ), الناشر: مكتبة الكوثر – المربع – السعودية, الطبعة: الثالثة، ١٤١٠ المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي.
- **تهذيب التهذيب:** لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، ط: دار الفكر – بيروت – ١٤٠٤ – ١٩٨٤، الطبعة: الأولى.
- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** : للحافظ أبي الحجاج يوسف بن الزكي المزي. ت (٧٤٢هـ) ، ط / مؤسسة الرسالة – بيروت ، الأولى ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م ، تحقيق د/ بشار عواد معروف .
- **تهذيب اللغة:** لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت – ٢٠٠١م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد عوض مرعب.
- **التوقيف على مهمات التعاريف:** لمحمد عبد الرؤوف المناوي، دار النشر: دار الفكر المعاصر , دار الفكر – بيروت , دمشق – ١٤١٠، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد رضوان الداية.
- **الثقات** : لأبي حاتم محمد بن حبان التميمي البستي ت(٣٥٤هـ) ، ط/ دار الفكر – بيروت، الأولى ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م ، تحقيق/ السيد شرف الدين أحمد .

- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:** لأبي بكر الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ), ط: مكتبة المعارف – الرياض, تحقيق: د. محمود الطحان.
- **الجرح والتعديل** : لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ت (٣٢٧هـ) ، ط / دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الأولى ١٢٧١هـ – ١٩٥٢م .
- **السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن:** لابي عبد الله محمد بن عمر بن محمد، محب الدين ابن رشيد الفهري السبتي (المتوفى: ٧٢١هـ), الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة المنورة, الطبعة: الأولى، ١٤١٧, المحقق: صلاح بن سالم المصراتي,.
- **سير أعلام النبلاء, للذهبي:** لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ), المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط, الناشر : مؤسسة الرسالة, الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
- **شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي):** لأبي الفضل زين الدين العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ), ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان, الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢م, تحقيق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل.
- **شرح علل الترمذي:** لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ), ط: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن, الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م, تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد.
- **شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر:** لأبي الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ), المحقق: قدم له: الشيخ عبد الفتح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم, الناشر: دار الأرقم – لبنان / بيروت.

- **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان:** لمحمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤١٤ – ١٩٩٣، الطبعة: الثانية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.
- **الضعفاء الكبير** : لأبي جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي . ت (٣٢٢هـ) ، ط/ دار الكتب العلمية ، بيروت ، الأولى ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م ، تحقيق د/ عبد المعطي أمين قلعجي .
- **الضعفاء والمتروكين** : لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي . ت (٥٩٧هـ) ، ط/ دار الكتب العلمية ، بيروت ، الأولى ١٤٠٦هـ تحقيق/ عبد الله القاضي .
- **طبقات الحفاظ** : للحافظ أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت (٩١١هـ) ، ط/ دار الكتب العلمية ، بيروت ، الأولى : ١٤٠٣ .
- **الطبقات الكبرى** (القسم المتمم) : لابن سعد ت (٢٣٠هـ) ، ط / مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة ، الثانية ١٤٠٨هـ ، تحقيق/ زياد محمد منصور .
- **العلل الصغير:** لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، (المتوفى: ٢٧٩هـ), الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت, المحقق: أحمد محمد شاكر وآخرون.
- **العين** : للخليل بن أحمد الفراهيدي، دار النشر: دار ومكتبة الهلال، تحقيق: د مهدي المخزومي / د إبراهيم السامرائي.
- **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي:** لشمس الدين السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ), ط: مكتبة السنة – مصر, الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م, تحقيق: علي حسين علي.
- **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة:** لأبي عبد الله حمد بن أحمد الذهبي الدمشقي، ط: دار القبلة للثقافة الإسلامية , مؤسسة علو – جدة – ١٤١٣ – ١٩٩٢، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد عوامة.

- الكامل في ضعفاء الرجال : لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني . ت (٣٦٥هـ) ، ط/ دار الفكر – بيروت ، الثالثة ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م ، تحقيق/ يحيى مختار غزاوي .
- **الكفاية في علم الرواية:** لأبي بكر الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ), ط: المكتبة العلمية – المدينة المنورة, ت: أبو عبد الله السورقي , إبراهيم حمدي المدني.
- **اللباب في تهذيب الأنساب** : لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني ت (٥٦٢هـ) ، ط/ دار صادر – بيروت ، ١٤١٠ هـ .
- **لسان العرب:** لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري ت(٧١١هـ)، ط/ دار صادر، بيروت، الأولى.
- **لسان الميزان** : للحافظ ابن حجر العسقلاني ، ط/ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، الثالثة ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- **لسان الميزان:** لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، دار النشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت – ١٤٠٦ – ١٩٨٦، الطبعة: الثالثة، تحقيق: دائرة المعرف النظامية – الهند –.
- **المجروحين** : لأبي حاتم بن حبان البستي . ت(٣٥٤هـ) ، ط/ دار الوعي – حلب ، تحقيق/ محمود إبراهيم زايد .
- **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي:** لمحمد بن الحسن الرامهرمزي ت (٣٦٠هـ) ، ط/ دار الفكر – بيروت ، الثالثة : ١٤٠٤ هـ ، تحقيق د/ محمد عجاج الخطيب.
- **المحكم والمحيط الأعظم:** لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي, الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت, الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م, المحقق: عبد الحميد هنداوي.

- **مختار الصحاح:** لمحمد بن أبي بكر الرازي، ط: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت – ١٤١٥ – ١٩٩٥، الطبعة: طبعة جديدة، تحقيق: محمود خاطر.
- **المختلطين:** للحافظ صلاح الدين أبي سعيد خليل بن الأمير سيف الدين العلائي، دار النشر: مكتبة الخانجي – القاهرة – مصر – ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د . رفعت فوزي عبد المطلب / علي عبد الباسط مزيد.
- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي:** لأحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، دار النشر: المكتبة العلمية – بيروت.
- **مصنف عبد الرزاق:** لعبد الرزاق بن همام الصنعاني(ت٢١١هـ) ط:المكتب الإسلامي–بيروت/الطبعة الثانية،سنة١٤٠٣هـ/تحقيق:حبيب الرحمن الأعظمي.
- **معجم مقاييس اللغة:** لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ط: دار الجيل – بيروت – لبنان – ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.
- **معرفة الثقات** : لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي . ت (٢٦١هـ) ، ط/ مكتبة الدار – المدينة المنورة ، الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م ، تحقيق/ عبد العليم البستوي.
- **معرفة أنواع علوم الحديث:** ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ), ط: دار الفكر– سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت, تحقيق: نور الدين عتر.
- المغني في الضعفاء : للحافظ الذهبي . تحقيق/ نور الدين عتر .
- **مقدمة في أصول الحديث:** لعبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي الحنفي (المتوفى: ١٠٥٢هـ), الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت – لبنان, الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م, المحقق: سلمان الحسيني الندوي.

- **منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث:** لبشير علي عمر, الناشر: وقف السلام. الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.
- **منهج النقد في علوم الحديث:** للدكتور نور الدين عتر, ط: دار الفكر، دمشق – سورية, الطبعة: الثالثة، ١٤٠١ هـ -١٩٨١ م.
- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال:** لشمس الدين الذهبي، ط: دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٩٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود.
- **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر:** لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ), الناشر: مطبعة الصباح، دمشق, الطبعة: الثالثة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م, حققه على نسخه مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر.
- **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر:** لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ), ط: مطبعة سفير بالرياض, الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ, تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي.

- **فهرس الموضوعات**

الموضوع
ملخص البحث.
مقدمة.
تمهيد: التعريف بمفردات العنوان:"عوارض العقل وأثرها في الضبط".
توطئة: العقل وأثره في الضبط.
أقسام العوارض العقلية.
القسم الأول: العوارض الملازمة للراوي (مطلق- ومقيد).
تنبيه: أما قلة الخطأ فلم يسلم منه أحد من البشر .
النوع الأول: كثير الخطأ.
النوع الثاني: فاحش الغلط والخطأ.
القسم الثاني: العوارض التي تأتي ملازمة وغير ملازمة للراوي.
النوع الأول: الوهم.
النوع الثاني: الغفلة.
التلقين .
القسم الثالث: العوارض الطارئة على الراوي.

النوع الأول: الاختلاط.
الخاتمة: اشتملت على أهم نتائج هذا البحث.
ثبت المصادر والمراجع
فهرس الموضوعات